تاريخ الإرسال (2021-03-10)، تاريخ قبول النشر (2021-06-06)

أ. عبد الرحمن محمود أبو جزر

اسم الباحث الأول:

أ.د. محمود محمد العامودي

اسم الباحث الثاني:

قسم اللغة العربية - كلية الآداب -
الجامعة الإسلامية - غزة

اسم الجامعة والبلد :

*البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

mamoudi@iugaza.edu.ps

موقف أبي حيان من شيخه أبي الحسين بن أبي الربيع في التذييل والتكميل حتى باب أبنية الفعل ومعانيها

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.29.4/2021/1>

الملخص:

تهدف الدراسة إلى استقصاء آراء ابن أبي الربيع (ت 688هـ) في "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، وبيان موقف أبي حيان منها، من خلال دراسة المسائل دراسة وصفية تحليلية، مستعرضة لها في مباحث ثلاثة: الموافقات، والاعتراضات، وما سكنت عنه، بعد التمهيد بترجمة موجزة عن ابن أبي الربيع، وأبي حيان، وكتاب "التذييل والتكميل". التزمت الدراسة بكتابة الآراء مقتبسة كما وردت في "التذييل والتكميل" أولاً، ومن ثم التعليق عليها، وقد كشفت الدراسة احتواء الأجزاء الأربعة عشر الأولى من الكتاب على ثمانية وأربعين رأياً لابن أبي الربيع، جاءت شاهدة على براعته النحوية، وحذقه لآراء السابقين؛ فلم يكتف بذكر آرائهم، بل مال إلى الترجيح والاختيار، والانفراد ببعض الآراء، وأظهرت كذلك احترام المتأخرين الكبير له؛ يدل على ذلك تسمية أبي حيان له بـ"شيخنا" في عشرة مواضع. وافقه أبو حيان في اثني عشر (12) رأياً، واعترض عليه في سبعة وعشرين (27) رأياً، وسكت عن تسعة (9) آراء، وقد اتسم اعتراضه بأدب جمٍّ، وبُعد عن استخدام الألفاظ الصريحة في الاعتراض، واحترام واضح لشيخه، ولشيوخ الأندلس عموماً.

كلمات مفتاحية: موقف، أبو حيان، ابن أبي الربيع، التذييل والتكميل، الاعتراضات.

Abu Hayyan's prespective from his Sheikh Abi Al-Hussein bin Abi Al-Rabea In the Al Tathyeel wa Al Takmeel

Abstract:

The study aims to investigate the views of Ibn Abi Al-Rabea (d.688 AH) on "Al Tathyeel wa Al Takmeel Fi Sharh Al Tashil", and to clarify Abu Hayyan's prespective on it, through a study of the issues a descriptive and analytical study, reviewing them in three topics: approvals, objections, and what was silent about it, after introducing a brief translation about Ibn Abi al-Rabea and Abu Hayyan , And the book " Al Tathyeel wa Al Takmeel".

The study was committed to writing the opinions quoted as mentioned in " Al Tathyeel wa Al Takmeel" firstly, and then commenting on them, the study revealed that the first fourteen parts of the book contain forty-eight opinions of Ibn Abi al-Rabi'a, which testify to his grammatical prowess and his cleverness of the opinions of the previous ones; He was not satisfied with mentioning their opinions, but tended to favoring and choosing, and singling out some opinions, and also showed the great respect of the latecomers for him; This is evidenced by Abu Hayyan's naming of him as "our sheikh" in ten places.

Abu Hayyan agreed with him in twelve (12) opinions, and he objected to him in twenty-seven (27) opinions, and he remained silent about nine (9) opinions, His objection was very polite, and far from the use of explicit words in the objection, and a clear respect for his sheikh, and the sheikhs of Andalusia in general.

Keywords: The prespective, Abu Hayyan, Ibn Abi Al-Rabea, Al Tathyeel wa Al Takmeel, Objections.

مقدمة:

جادت الأندلس بكوكبة من العلماء الذين حذقوا النحو، وفكّوا معجمه، ويسروا عسيره، وفاقوا غيرهم فيه، وكثرت المصنفات النحوية الأندلسية، وامتألت بطون الكتب بأرائهم، وكان لنحاتهم دور رئيس في استقرار الدراسة النحوية، ومنهم: أبو الحسين بن أبي الربيع، الذي تتلمذ على يديه طلاب كثيرون في الحديث والنحو، واستفادوا من مؤلفاته، وكان أبو حيان الأندلسي واحدًا منهم، فضمت كتب أبي حيان آراء عديدة له، وشهادة ببراعته النحوية، وهو ما أنار للباحث طريقه لاختيار موضوع البحث، الموسوم بـ: "موقف أبي حيان من شيخه أبي الحسين بن أبي الربيع في التذييل والتكميل".

ويعزو الباحث سبب اختيار هذا الموضوع ما وقف عليه في ترجمة أبي حيان لنفسه، إذ ذكر تتلمذه على شيخه أبي الحسين بن أبي الربيع في الحديث، ولم يذكره ضمن شيوخه النحويين، مع أنه وصفه بالشيخ عند ذكره لبعض آرائه النحوية، ما دفعني لمحاولة استعراض آراء ابن أبي الربيع الموثقة في التذييل والتكميل أحد أهم مصنفات أبي حيان النحوية؛ ليكون ذلك ميدان الدراسة، فحاولت استقصاءها، وبيان موقف أبي حيان منها.

وتكمن أهمية البحث في ارتباطه بعالمين من أجل علماء النحو، وهما: ابن أبي الربيع، وأبو حيان الأندلسي، وإبراز تأثير أبي حيان بشيخه ابن أبي الربيع، وعرض آرائهما في بعض المسائل النحوية.

وقد وجد الباحث جملة من الدراسات التي تناولت كتاب التذييل والتكميل، ومنها: اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التذييل والتكميل، جمعًا ودراسة، رسالة دكتوراه، للباحث: منصور عريف الرحمن، واعتراضات أبي حيان لأعلام نحاة البصرة والكوفة، رسالة دكتوراه، للباحث: نهاد بدرية، ودراسات أخرى تناولت موقف أبي حيان من بعض النحاة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جمعها لآراء ابن أبي الربيع التي أوردها تلميذه أبو حيان في التذييل والتكميل، وبيان موقفه منها، وهو ما لم تقف عليه الدراسات السابقة.

لعل سؤال الدراسة الأبرز: ما موقف أبي حيان من شيخه أبي الحسين بن أبي الربيع؟ وللإجابة على هذا السؤال استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لتتبع آراء ابن أبي الربيع الموثقة في التذييل والتكميل، وإبراز موقف أبي حيان منها من خلال التحليل، إضافة لإعطاء دراسة إحصائية لمواطن الموافقة والاعتراض والسكوت.

ولتكون الدراسة وافية قام الباحث بتقسيم البحث إلى تمهيد، وثلاثة مباحث؛ في المبحث الأول: تناول موافقات أبي حيان لابن أبي الربيع، وفي المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان لابن أبي الربيع، وفي المبحث الثالث: ما سكت عنه أبو حيان، وختمت البحث بجملة من النتائج والتوصيات.

التمهيد:

أبو الحسين بن أبي الربيع (599هـ-688هـ):

عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع الإمام أبو الحسين القرشي الأموي العثماني الأندلسي الإشبيلي، قال عنه السيوطي: "إمام أهل النحو في زمانه، ولم يكن في طلبة الشلوبيين أنجب منه"⁽¹⁾.

تتلمذ على يدي عدد من علماء عصره المقدمين، منهم: ابن بقي (625هـ)، وابن خلفون (636هـ)، والنباج (646هـ)، والشلوبين (646هـ) الذي أقره للإقراء، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار ويحصل له منهم ما يكفيه⁽²⁾. خرج من إشبيلية سنة (646هـ) بعد استيلاء الفرنجة عليها متوجهًا إلى سبتة؛ فوجد من حكامها العزفيين تشجيعًا له على التصنيف والتأليف والاشتغال بالعلم، فتفرغ لإقراء الحديث والنحو واللغة⁽³⁾.

(1) السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص125.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج19، ص238-239، والسيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص125.

(3) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص157.

من تلاميذه: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الغافقي ومحمد بن عبدة الإشبيلي (716هـ)، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير (708هـ)، وقاسم بن عبد الله السبتي المعروف بابن الشاط (723هـ)، وأبو حيان الأندلسي (745هـ)⁽¹⁾. أُثِرَ عنه مصنفات عدة، منها⁽²⁾: الكافي في الإفصاح عن معاني الإيضاح، والملخص في قوانين العربية، وشرحان على جمل الزجاجي، وتفسير الكتاب العزيز وإعرابه⁽³⁾. أمضى بقية حياته في سبته حتى وفاته سنة (688هـ).

أبو حيان الأندلسي (654-745هـ):

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي⁽⁴⁾، بحر العلوم، وإمام النحاة، وموسوعي المعارف، قال عنه تلميذه الصفدي: "وَهُوَ ثَبَتَ فِيْمَا يَنْقُلُهُ، مُحَرَّرَ لِمَا يَقُولُهُ، غَارِفٌ بِاللُّغَةِ، صَابِغٌ لِأَلْفَاظِهَا، وَأَمَّا النَّحْوُ وَالتَّصْرِيفُ فَهُوَ إِمَامُ الدُّنْيَا فِيهِمَا، لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ غَيْرُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى فِي التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالشُّرُوطِ، وَالْفُرُوعِ، وَتَرَاجُمِ النَّاسِ، وَطَبَقَاتِهِمْ، وَتَوَارِيخِهِمْ، وَحَوَادِثُهُمْ"⁽⁵⁾.

درس على شيوخ وعلماء كثيرين، جاوز عددهم الأربعمائة وخمسين شيخاً من أئمة عصره في الأندلس وإفريقية ومصر والحجاز، منهم: أبو الحسن الأبهزي (680هـ)، وابن الضائع (680هـ)، وأبو الحسين بن أبي الربيع (688هـ)، وبهاء الدين بن النحاس (698هـ)، وأبو جعفر ابن الزبير (708هـ)، أقرأ في حياة شيوخه في غرناطة والمغرب، ثم ارتحل إلى مصر، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره، وتقدموا في حياته: كالمرادي (749هـ)، وتقي الدين السبكي (756هـ)، والسمين الحلبي (756هـ)، وابن عقيل (769هـ)، وناظر الجيش (778هـ).

ترك إرثاً زاخراً في ميادين العلم المختلفة؛ تفسيراً، وقراءات، وحديثاً، ولغة، ونحواً وبلاغة، منها: تفسير البحر المحيط، وارتشاف الضرب، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل، والمبدع في التصريف. عاش حياة مديدة حتى وافته المنية بالقاهرة سنة (745هـ).

كتاب "التذليل والتكميل في شرح التسهيل":

"التذليل والتكميل في شرح التسهيل" من أضخم الكتب النحوية التي حشدت آراء النحاة وخلافاتهم، سار فيه المؤلف وفق ترتيب ابن مالك (672هـ) في التسهيل، إذ تناول فيه مقدمات الكلام، فالمرفوعات، فالمنصوبات، فالمجرورات، فتوابع النحو، ثم الصرف، وبعض مسائل الإملاء، شرح فيه أبو حيان "التسهيل" كاملاً، فأكمل ما لم يشرحه ابن مالك في شرحه للتسهيل من باب "مصادر الفعل الثلاثي" إلى نهاية الكتاب.

ومن أبرز ما يتصف به الكتاب: غزارة المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، ونسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع. وقد التزم إيراد كلام ابن مالك، ثم ذكر كلامه في الشرح، ثم يُتبعه بالتعليق عليه والتفسير والتوضيح، وذكر آراء العلماء، والاختيار والترجيح عند تعارض الآراء، معتمداً في ذلك على كتب سابقه وشيوخه، ومنها: كتاب سبويه، وكتب أبي علي الفارسي، والبسيط لابن العلي، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، وشرح الجزولية للأبهزي، وغيرها من الكتب⁽⁶⁾. يقع الكتاب المخطوط في تسعة أجزاء كبيرة، أما المحقق فلما يكتمل بعد، إذ أخرج المحقق "حسن هنداوي" منه ثمانية عشر جزءاً، ولا زال الباحثون في انتظار البقية، ولعله يصل إلى ثلاثين جزءاً.

(1) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 19، ص 238-239، والسيوطي، بغية الوعاة، ج 2، ص 125.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 19، ص 238-239، والسيوطي، بغية الوعاة، ج 2، ص 125.

(3) التجيبي، برنامج التجيبي، ص 50.

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 5، ص 175-185، وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج 6، ص 58-65، والسيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 280-285.

(5) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 5، ص 175.

(6) حسن هنداوي، مقدمة تحقيق التذليل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، ص 9-22.

المبحث الأول: الموافقات

وافق أبو حيان شيخه ابن أبي الربيع في اثنتي عشرة مسألة، تفصيلها على النحو الآتي:

1-1: حكم التصريح بالخبر بعد "لولا" الامتناعية

قال أبو حيان⁽¹⁾: "وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: أجاز قوم: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك. وهذا لم يثبت بالسمع، والمنقول: لولا جلوس عمرو، ولولا قيام زيد".

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى القول بوجوب حذف الخبر بعد "لولا"، سواء كان كوناً عاماً أم مقيداً؛ بدليل عدم ثبوت ذلك بالسمع عن العرب، وقد تطرق لهذه المسألة⁽²⁾، فذكر اختلاف النحويين في جواز وقوعه كوناً عاماً لفريقين، وذهب أكثرهم إلى امتناع ذلك، ثم ناقش أدلة المجيزين؛ إذ احتجوا بقول علقمة:

فوالله لولا فارس الجون منهم
لأبوا خزايًا والإياب حبيب⁽³⁾

وهذا مردود عنده؛ لاحتماله التأويل، إذ يحتمل أن يكون "منهم" متعلقاً بما في (فارس) من معنى الفعل، والتقدير: فوالله لولا هذا العظيم منهم. وأما احتجاجهم بقوله عليه الصلاة والسلام: "لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم"⁽⁴⁾، فهو مردود بوجهين: عدم صحة الرواية وتعدد روايات الحديث في الصحاح، أو أن تكون جملة "حديث عهدهم بكفر" جملة اعتراضية، والتقدير: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قدر استفهاماً حاصلاً: وما شأن قومي؟ فقال: حديث عهدهم بالكفر، ثم قال: "فقد صح مما ذكرته أن خبر (لولا) لا يجوز إظهاره"⁽⁵⁾.

ذهب أبو حيان إلى أن "المختار ما حكاه الجمهور من أن خبر المبتدأ بعد (لولا) يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً لا كوناً مقيداً"⁽⁶⁾. واستدل بكلام ابن أبي الربيع اعتراضاً على ما اختاره ابن مالك⁽⁷⁾ من جواز وروده كوناً مقيداً؛ فإن دل عليه دليل جاز حذفه، وإن لم يدل وجب ذكره، وكذلك السيوطي رجع مذهب الجمهور، وخطأ مذهب من احتج بالحديث، قال: "والظاهر أن الحديث حرفته الرواة؛ بدليل أن في بعض رواياته: لولا حدثان قومك"⁽⁸⁾.

2-1: حكم تعدد خبر (كان) وأخواتها

قال أبو حيان⁽⁹⁾: "قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: "منهم من لم يجز أن يكون ل[كان] إلا خبر واحد، ويظهر هذا من كلام س. وهذا القول عندي أقوى؛ لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد، ولا يكون له مفعولان إلا بحكم التبعية، فما شبه به يجري مجراه. وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون لها خبران وأكثر، وأجرى ذلك مجرى المبتدأ، والمبتدأ تكون له أخبار عدة".

التوضيح والتحليل: يجوز تعدد خبر (كان) وأخواتها عند الجمهور، خلافاً لابن درستويه الذي اختار عدم جوازه؛ تشبيهاً له بـ"ضرب" الذي ينصب مفعولاً واحداً لا مفعولين، وقد اختار ابن أبي الربيع هذا المذهب، ورأى أنه الأقوى؛ قياساً على ما يجري مجراه.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج3، ص282.

(2) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص594-595.

(3) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص43، والمفضليات، ص394.

(4) [البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، 37/1، رقم الحديث: 126] بلفظ: "يا عائشة لولا قولك حديث عهدهم، قال ابن الزبير: بكفر، لنقضت الكعبة"، وورد بألفاظ أخرى برقم 1584، و1586، و7243.

(5) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص594-595.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج3، ص282.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص276.

(8) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص393.

(9) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج4، ص131-132.

واعْتَلَّ الجمهور لجواز تعدده بجواز ذلك مع العامل الأضعف في الابتداء، فجوازه مع العامل اللفظي -الفعل الناسخ- من طريق أولى، وهو اختيار ابن مالك⁽¹⁾، وأبي حيان⁽²⁾، والمرادي⁽³⁾، وغيرهم.

اختلف رأي أبي حيان في المسألة، ففي التذييل والتكميل أجاز تعدده، قال: "وإذا كان يصح تعدد الأخبار على الخلاف الذي تقدم، والعامل غير "كان"؛ فلأن يصح معها بطريق الأولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نسخت حكمه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازه مع الأقوى أولى"⁽⁴⁾، أما في ارتشاف الضرب، فاختار منع تعدده، قال: "والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لها إلا خبر واحد؛ وهو نص ابن درستويه، وقيل يجوز تعدده، وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ، والمنع أقوى؛ لأنها شبهت بضرب"⁽⁵⁾، وإلى امتناعه ذهب السيوطي⁽⁶⁾.

ولعل هذا ما يفسر عدم تخطئة أبي حيان مذهب ابن درستويه الذي قواه شيخه ابن أبي الربيع، فعرضه في التذييل دون إبداء رأي صريح فيه، فحجة المنع عنده قوية، وهو إليه أميل، رغم مخالفته مذهب الجمهور.

1-3: ماهية اللام الواقعة في جملة (إن) المخففة

قال أبو حيان⁽⁷⁾: "اختلف النحويون في هذه اللام: فذهب س، والأخفش سعيد ابن مسعدة، والأخفش علي ابن سليمان، وأكثر نحاة بغداد، ومن أئمة بلادنا أبو الحسن ابن الأخضر إلى أنها لام الابتداء التي كانت مع المشددة، لزمّت للفرق، وهو اختيار ابن عصفور، وهذا المصنف.

وذهب الفارسي، ومن أئمة بلادنا أبو عبد الله بن أبي العافية، والأستاذ أبو علي، واختاره من شيوخنا أبو الحسين بن أبي الربيع، إلى أنها ليست لام (إن) المشددة التي للابتداء، بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق".

التوضيح والتحليل: عرض أبو حيان اختلاف النحويين في اللام الواقعة في جملة (إن) المخففة على مذهبين: الأول:

مذهب من يرى أنها اللام الابتدائية التي كانت مع المشددة لزمّت للفرق، والثاني: مذهب من يرى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق. لم يرجح أبو حيان أيّاً من المذهبين، بل قبلهما معاً؛ لتكافؤ حجج الفريقين، فبعد أن استعرض حججهما، قال: "والمذهبان متكافئان؛ لأنّ إذا قلنا هي لام الابتداء كان ثباتها واجباً، وإذا قلنا ليست لام الابتداء كان ثباتها نوعاً من المجاز والتوسع. والقول بالحقيقة أولى. وإذا قلنا إنها لام الابتداء قلنا دخلت على الجمل الفعلية لوجه كذا، وهذا يجوز. والقول إنها لم تدخل هو الحقيقة؛ لأنّ أصلها ألا تدخل هنا، وإنّما قلنا بأنها خرجت عن أصلها في المشددة للسمع المقطوع به، فليس لنا أن نقول بخروج آخر لا دليل عليه"⁽⁸⁾.

1-4: امتناع "لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ"

قال أبو حيان⁽⁹⁾: "السابعة: لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمٌ، المسألة ممتنعة لا بالرفع ولا بالنصب؛ لأنك إذا رفعت جمعت بين متعاقبين، وإن نصبت أدخلت لام الابتداء على الجملة الفعلية. ذكر هذه المسألة صاحب (الملخص)".

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص337.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج4، ص131-132.

(3) المرادي، شرح التسهيل، ص288.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج4، ص131.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1150.

(6) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص419.

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج5، ص135.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج5، ص140.

(9) المرجع السابق، ج6، ص119.

التوضيح والتحليل: في هذه المسألة يشير أبو حيان نقلاً عن ابن أبي الربيع إلى تركيب ممتنع لغة، فلا يصح أن يقال: "لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قائمٌ"؛ لما فيه من جمع بين الفعل (ظن) والملغى ومصدره المنصوب، وهذا قبيح؛ لأنَّ العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل وتحذفه؛ فيكون كالجمع بين العوض والمعووض عنه، وذلك غير جائز⁽¹⁾. ولا يصح أن يقال: "لَزَيْدًا ظَنَنْتُ ظَنًّا قائمًا"؛ لأنَّ فيه إدخال للام الابتداء على الجملة الفعلية، ولأنَّ "ظننت" إذا عملت مؤخره فإنما عملت بنية التقديم، وأنت لا تقول: ظننت لزيِّداً منطلقاً؛ لأنَّ لام الابتداء تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ فإذا امتنع الأصل فما جاء بالاتساع أولى بالامتناع⁽²⁾.

وافق أبو حيان ابن أبي الربيع في امتناع هذا التركيب؛ ولعله يدخل ضمن التراكيب غير المسموعة.

1-5: أقسام الفعل المتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر

قال أبو حيان⁽³⁾: "وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: الذي يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جر ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون الأصل حرف الجر، ثم أسقط اتساعاً، نحو: شكرت لزيد وزيداً؛ وذلك أن الفعل يطلبه بحرف إضافة طلب الفضلات؛ لأنَّه قد أخذ عمدته، فالفعل يطلبه بالنصب، وحرف الإضافة يطلبه بالخفض، فوجب ظهور عمل الحرف؛ لأنَّ الحروف لا تعلق، والأفعال تعلق، فإذا زال الحرف ظهر عمل الفعل. الثاني: أن يكون أصله التعدي بنفسه، ثم زيد حرف الجر توكيداً، نحو: قرأت السورة وبالسورة. الثالث: أن يكونا أصليين، نحو: جئتك وجئت إليك، فمن قال جئتك لحظ قصدتك، ومن قال جئت إليك لحظ وصلت إليك".

التوضيح والتحليل: أورد أبو حيان مذهب ابن أبي الربيع في تقسيم الفعل المتعدي تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر دون تعقيب، وفيه موافقة له على هذا التقسيم.

1-6: حكم التَّغْيِيَةِ بالهمزة

قال أبو حيان⁽⁴⁾: "والثالث: أنَّه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: وهذا ظاهر مذهب س".

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّ التعدية بالهمزة في مذهب سيبويه قياس في اللازم، سماع في المتعدي، ورجح ذلك أبو حيان، قال: "وقال س: 'وليس كل فعل كـ(أولني)؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: آخذني درهماً'. فهذا نص على أنَّه لا يقال آخذني بمعنى أجعلني آخذ، وأخذ متعد، فمذهبه أنَّه لا ينقاس في المتعدي، وينقاس في اللازم⁽⁵⁾".

1-7: موقفه من آراء الكوفيين في (كذا)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وقال ابن أبي الربيع حين حكى مذهب الكوفيين: 'وهذا كله إنَّما قالوه بنوع من القياس، ولم يرد به سماع'".

التوضيح والتحليل: ذهب البصريون عدا المبرد إلى أنَّ (كذا) كناية عن العدد مطلقاً، وذهب الكوفيون إلى التفصيل فيها، قال أبو حيان: "وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنها تُفسَّر بما يُفسَّر به العدد الذي هي كناية عنه، فمن الثلاثة إلى العشرة بالجمع المخفوض، نحو: له عندي كذا جوارٍ، وتكون هي مفردة. وعن المركب بالمفرد المنصوب، وتُرْكَب هي، فنقول: له عندي كذا كذا

(1) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص554.

(2) ابن أبي الربيع، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص439.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج7، ص10.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج7، ص59.

(5) المرجع السابق، ج7، ص60، ج6، ص44، ص168، ج7، ص34.

(6) المرجع نفسه، ج10، ص66.

درهماً. وعن العقود بالمفرد المنصوب، وتُفرد هي، نحو: له عندي كذا درهماً. وعن المعطوف بالمفرد المنصوب، وتكون هي معطوفة على مثلها، نحو: له عندي كذا وكذا درهماً. وعن المئة والألف بالمفرد المجزور، وتُفرد هي، نحو: له عندي كذا درهم⁽¹⁾. نقل أبو حيان اعتراض النحويين على مذهب الكوفيين، ومنهم ابن خروف، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، وابن العليج، وحجتهم في ذلك: عدم ورود السماع به، ووافقهم أبو حيان، قال: "وسائر التركيب التي أجازها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب... وهذه النصوص كلها تدل على أنَّ مذهب الكوفيين وتقصيلهم ليس بمسموع، وإنَّما قالوه بقياس"⁽²⁾.

1-8: علة جمود (نعم) و(بئس)

قال أبو حيان⁽³⁾: "وقال ابن أبي الربيع: 'لم يتصرفا؛ لنقلهما عما وُضعا له من الدلالة على الماضي؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ نعمٌ رجلاً، أو بئسٌ رجلاً - فالمعنى أنه في حال مدح أو ذم، وإذا أردت الماضي أدخلت كان، فنقول: كان زيدٌ نعمٌ رجلاً، وإذا أردت المستقبل قلت: سيكون زيدٌ نعمٌ رجلاً'. ويجوز أيضاً: سيكون نعمٌ رجلاً زيداً".
التوضيح والتحليل: (نعم) و(بئس) فعلا جامدان، وعلة جمودهما لزوم المدح والذم بعد أن كانا يستعملان في غيرهما، وذهب ابن أبي الربيع إلى تعليل ذلك بنقلهما عما وُضعا له من الدلالة على الماضي كما بين النقل السابق. وقد وافقه أبو حيان على تعليله يدل على ذلك قوله: "يجوز أيضاً: سيكون نعمٌ رجلاً زيداً".

1-9: حكم لحوق تاء التأنيث لـ(نعم) و(بئس) إذا كان المضمر مؤنثاً وأُتي بتفسيره

قال أبو حيان⁽⁴⁾: "ونصَّ أبو الحسين بن أبي الربيع على أنَّه لا تلحق تاء التأنيث، وإن كان المفسر مؤنثاً، قال: 'لا نقول: نِعِمَّتِ امرأةٌ هندٌ، إنَّما يقال: نِعَمَ امرأةٌ هندٌ، استغنوا بتأنيث المفسر' انتهى. فيكون لحاق التاء في قولهم: إن فعلت كذا وكذا فبها ونِعِمَّتْ على سبيل الشذوذ كما شذوا في حذف التمييز".

التوضيح والتحليل: أورد أبو حيان اختلاف النحويين في تجويز لحاق تاء التأنيث لـ(نعم) و(بئس) إذا كان المضمر مؤنثاً وأُتي بتفسيره، فمنعه ابن أبي الربيع، ونص ابن مالك، وأبو غانم المظفر بن أحمد صاحب كتاب المحلى على لحوقها، وأجاز خطاب الماردي التخيير بين الإلحاق وعدمه.

لاحظ الباحث إيراد أبي حيان للآراء النحوية دون ترجيح أي منها، لكنَّه عبَّ على رأي ابن أبي الربيع بالقول: "فيكون لحاق التاء في قولهم: إن فعلت كذا وكذا فبها ونِعِمَّتْ على سبيل الشذوذ كما شذوا في حذف التمييز".
رد ناظر الجيش مذهب ابن أبي الربيع، قال: "وما ورد في الحديث الشريف، من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: 'فبها ونِعِمَّتْ' يرد ما قاله"، ثم اختار جواز الأمرين، قال: "وهذا هو الظاهر"⁽⁵⁾.

1-10: إعمال اسم الفاعل الماضي من فعل متعدٍ لمفعولين وليس فيه (أل)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "ولما كان هذا الاعتراض قوياً عند الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع أنكر مجيء ذلك من لسان العرب، وقال: 'لا يجوز: هذا ظانٌ زيدٌ شاخصاً أمس؛ لأنَّك إن نصبت شاخصاً بإضمار فعل كنت قد اقتصررت على واحد، ولا يجوز في باب ظنٍّ، وإن نصبت بظانٍّ أعلمت اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهذا لم يثبت".

(1) المرجع نفسه، ج 10، ص 63.

(2) المرجع نفسه، ج 10، ص 66-67.

(3) المرجع نفسه، ج 10، ص 77.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 10، ص 114.

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 5، ص 2558.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 10، ص 332.

وقال أيضًا: "كان الأستاذ أبو علي يأخذ في الانفصال عنه وجهين، يعني عن اعتراض ابن جني على أبي علي: أحدهما: أن يُفَرِّق بين باب ظننتُ، فيُنصب باسم الفاعل؛ لعدم جواز الاقتصار، وبين باب أعطيت، فيُنصب فيه بإضمار فعل؛ لجواز الاقتصار.

الثاني: أن يُدَّعى أنَّ العرب لا تقول: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمس، وإنما تقول: هذا الظانُّ زيدًا شاخصًا أمس؛ لأنَّ شاخصًا يتعذر أن يُنصب بظانٍّ؛ لأنَّه بمعنى الماضي، واسمُ الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، ويتعذر أن يُنصب بإضمار فعل؛ لما فيه من الاقتصار حيث لا يُقتصر" انتهى، وفيه بعض تلخيص.

التوضيح والتحليل: اختلف البصريون في مسألة: هذا ظانٌّ زيدٍ أمس قائمًا ونحوه، مما يتعدى إلى أكثر من واحد، فذهب الجرمي والفارسي والجمهور، واختاره ابن مالك، إلى أنَّ (قائمًا) منصوب بفعل دل عليه اسم الفاعل الماضي، أي ظنه قائمًا، وذهب السيرافي والأعلم وأبو عبد الله بن أبي العافية وأبو علي الشلوبين إلى أن (قائمًا) منصوب بظان المذكور وإن كان ماضيًا؛ لقوة شبهه هنا بالفعل، من حيث طلبه ذلك المعمول، ولا يمكن إضافته إليه، فصار كالموصول به إذ هو معرفة مثله⁽¹⁾. وقد اختار ابن أبي الربيع امتناع جواز إعمال اسم الفاعل من الفعل المتعدي لمفعولين (ظان)؛ احتجاجًا بعدم سماعه عن العرب.

عرض أبو حيان آراء النحويين في المسألة، وأطال الحديث فيها، دون اختيار صريح لرأي منها، لكنه أورد آراء تدعم المذهب الأول وترد الثاني، قال: "وسألت شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرْتُ له هذين المذهبين واعتراض ابن جني وسكوت أبي علي عنه، فقال: سكوت أبي علي استهزاء به وبضعف اعتراضه لا قصور، والصحيح ما ذهب إليه أبو علي"⁽²⁾. وهو ما يوافق مذهب ابن أبي الربيع.

1-11: تعدد النعت والمنعوت واحد معلوم

قال أبو حيان⁽³⁾: "فإن كان النعت أكثر من واحد والمنعوت مجهول للإتباع، إلا أنَّ تنزله منزلة المعلوم، أو تكون الصفة تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى، نحو: مررت برجل شجاع فارس.

وإن كان معلومًا والصفات للبيان فالإتباع، أو لمدح أو ذم أو ترحم فإتباع الجميع، وقطع الجميع، وإتباع بعض، وقطع بعض، ويقطع بعد الإتباع، ولا يعكس، وهذا هو الصحيح والثابت من كلام العرب، وفيه خلاف، قاله ابن أبي الربيع. وإنما لم يجز الإتباع بعد القطع؛ لما يؤدي إليه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة".

التوضيح والتحليل: تضمن الاقتباس السابق مذهب ابن أبي الربيع في تعدد النعت لمدح أو ذم أو ترحم، والمنعوت واحد، فاختار جواز الإتباع، والقطع، وإتباع بعضها وقطع بعضها، والقطع بعد الإتباع، ولا يجوز عنده الإتباع بعد القطع، وهذا هو الصحيح والثابت من كلام العرب عنده، بالرغم من نقله الخلاف فيه، لكنَّه اختار المنع، قال: "والأقوى ألاَّ يتبع بعد اللفظ، وألاَّ يعاد على اللفظ بعد العودة على المعنى"⁽⁴⁾.

وافق أبو حيان شيخه ابن أبي الربيع في منعه، محتجًا بأنَّه الصحيح والثابت من كلام العرب.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج10، ص328-329، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص198.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج10، ص330.

(3) المرجع السابق، ج12، ص290.

(4) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص316-317.

12-1: مواضع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

قال أبو حيان⁽¹⁾: "وقال ابن أبي الربيع: "ويصح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في خمسة مواضع؛ فهو حسن: أن تكون صفة لظرف زمان أو مكان، أو مقصودة، نحو: ﴿عَلَى الظَّالِمِينَ﴾"⁽²⁾، أو موصوفة، أو قد استعملت استعمال الأسماء، أو مختصة".

التوضيح والتحليل: نص ابن أبي الربيع على استحسان حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في خمسة مواضع كما ذكر، وقد استدرك أبو حيان بتقسيم ابن أبي الربيع على ابن مالك وابن عصفور؛ إذ ذهب ابن عصفور إلى جواز إقامة الصفة مقام الموصوف إن كانت الصفة في تقدير الاسم، فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع من، أو تكون الصفة صفة لتمييز نغم، وما عدا ذلك لا تقوم مقامه إلا في ضرورة شعر، وإن كانت اسماً بشرط أن يتقدم الموصوف في الذكر، أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، أو تكون قد استعملتها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها، وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا في ضرورة شعر⁽³⁾.

مال أبو حيان إلى تقسيم ابن أبي الربيع، فأخذ به في "ارتشاف الضرب"، فقال: "وأما حذف الموصوف وقيام صفته مقامه، فالصفة إما أن تكون اسماً أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة، فإن كانت اسماً، فإما أن تكون صفة لذات غير مكان، أو مكان، أو زمان، أو مصدر... وإن كان الوصف لمكان، أو زمان جاز حذف الموصوف"⁽⁴⁾.

المبحث الثاني: الاعتراضات

خالف أبو حيان شيخه ابن أبي الربيع واعترض عليه في سبعة وعشرين مسألة، تفصيلها على النحو الآتي:

1-2: شروط جمع الاسم العلم جمعاً بالألف والتاء

قال أبو حيان⁽⁵⁾: "وذكر الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أن يكون علماً. والثاني: أن يكون عاقلاً. فعلى هذا لو سميت ناقة بـ"عناق" أو شاة بـ"عقرب" لم يجر جمعها بالألف والتاء؛ لأنه واقع على غير عاقل. ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره".

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى اشتراط العلمية والعقل في العلم المجموع جمعاً مؤنثاً سالماً، وهو النوع الثاني من خمسة أنواع تجمع جمع مؤنث سالماً قياساً، وهي: المختوم بـ"اء التأنيث" مطلقاً، وعلم المؤنث، وصفة المذكر الذي لا يعقل، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلاً، أو فعلاء أفعل غير منقولين إلى الاسم حقيقة أو حكماً⁽⁶⁾، فيجمع علم المؤنث جمعاً بالألف والتاء، وشرط هذا النوع أن يكون علماً لمؤنث، أضاف ابن أبي الربيع شرطاً آخر، بأن يكون عاقلاً، فلا يجوز جمع ما كان علماً لمؤنث غير عاقل بالألف والتاء؛ كعناق للناقة، أو عقرب للشاة، وعقب أبو حيان على هذا الشرط بالقول: "ولا أعلم أحداً ذكر هذا الشرط الثاني غيره"⁽⁷⁾، وهي عبارة توحى بالرد الضمني لعدم ذكر النحويين له.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، ص316.

(2) [هود: 18]

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص219-221.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1939.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج2، ص94.

(6) المرجع السابق ج2، ص93.

(7) المرجع نفسه ج2، ص94.

وبالعودة إلى كتب النحويين نجد المرادي يورد الرأي قائلًا: "وزاد ابن الربيع في العلم شرطًا، وهو أن يكون عاقلًا، فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب، لم يجز جمعه بالألف والتاء، ولم نره لغيره"⁽¹⁾. فذهب إلى أنه تفرد ابن أبي الربيع باشتراطه، أما الدماميني فقد أورد الشرط منسوبًا لابن أبي الربيع دون تعقيب⁽²⁾.

اختار السيوطي جواز جمعه بالألف والتاء سواء كان لعاقل أم لغيره، قال: "الثاني: علم المؤنث مطلقًا، سواء كان فيه التاء -كما تقدم- أم لم يكن: كزئب وسعدى وعفراء، سواء كان لعاقل -كما ذكر- أم لغيره، وقال ابن أبي الربيع: شرطه أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقة بعناق أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء، قال في شرح التسهيل: ولم نره لغيره"⁽³⁾. فالسيوطي يذهب لعدم اشتراط العقل لصحة جمع علم المؤنث بالألف والتاء مستشهدًا بقول أبي حيان والمرادي.

من خلال الاستعراض السابق يظهر اكتفاء النحويين بقيد العلمية، دون اشتراط العقل لصحة هذا الجمع بالألف والتاء، يدل على ذلك عدم نص اللاحقين عليه، قال الأزهرى: "ويجمع بالألف والتاء قياسًا أيضًا (علم المؤنث مطلقًا)، سواء أكان عاريًا من علامة التأنيث، "كزئب"، أو كان مقرونًا بها، "كسلمة" و"سعدى" و"عفراء"، إلا "قطام" في لغة من بناه فإنه لا يجمع"⁽⁴⁾.

2-2: تقدير الخبر المحذوف وجوبًا بعد واو المصاحبة الصريحة

قال أبو حيان⁽⁵⁾: "وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: التقدير: كل رجل مع ضيعته وضيعة معه، وعلى هذا: زيد وكتابه، وعمرو وفرسه، إذا أردت أن كل واحد منهما لا يفارق صاحبه. وتدخل نواسخ الابتداء على هذا، قال الشاعر:
فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَيَايَ وَجَزُوءَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ⁽⁶⁾

وقال آخر:

فكان تتادينا وعقد عذاره وقال
صحابي قد شأؤنك فأطلب⁽⁷⁾

التقدير: فإني مع جروه وجروه معي، وتتادينا مع عقد عذاره وعقد عذاره مع تتادينا، فحذف من الأول ما دل الثاني عليه، ومن الثاني ما دل الأول عليه. ويجري مجراه في الاستغناء: أنت أعلم وربك، التقدير: أنت أعلم بربك وربك أعلم بك. وعلى هذا الحديث "لا أنا ولا ثابت".

التوضيح والتحليل: يحذف الخبر وجوبًا بعد الواو إذا كانت نصًا صريحًا في المعية كما في: كل رجل وضيعة على مذهب البصريين، وتقديره: مقترنان، وعند الكوفيين: الكلام مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه: مع ضيعته، فإن لم تكن الواو نصًا صريحًا في المعية جاز الحذف والإثبات، كما في: "زيد وعمرو" إذا أرت الإخبار بأنهما مقترنان⁽⁸⁾.
وذهب ابن أبي الربيع إلى تقدير حذفين وجملتين في: كل رجل وضيعة، وأمثالهما، أي: كل رجل مع ضيعته، وضيعة معه. ويتضح استشهاد ابن أبي الربيع بالأحاديث النبوية كتوجيه الحديث: "لا أنا ولا ثابت"⁽⁹⁾.

(1) المرادي، شرح التسهيل، ص135.

(2) الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج1، ص304.

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص86.

(4) الأزهرى، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، ج1، ص75.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج3، ص284-285.

(6) البيت من الوافر، لشداد بن معاوية العبسي أبو عنتر، في الكتاب لسيبويه ج1، ص302، وأسماء خيل العرب للغندجاني ص62، والصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس ص358، ولعنتر في أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ص201.

(7) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص50، أبو حيان، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج3، ص284.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج3، ص284-285، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص86.

(9) [الإمام مالك، الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، ص564].

هذا التخريج اعترض عليه أبو حيان بلطف؛ لطوله، ورجح توجيه الجمهور، قال: "وما قدره الجمهور أخصر مما قدره الأستاذ أبو الحسين، إذ قدروا المحذوف خبرًا واحدًا، وجعلوا الكلام جملة واحدة، والأستاذ أبو الحسين قدر خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين"⁽¹⁾. وذهب ناظر الجيش إلى أن هذا التوجيه خلاف الظاهر، ولا دليل عليه؛ لما فيه من تقدير خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين بلا دليل لفظي أو معنوي⁽²⁾.

2-3: حكم حذف ضمير جملة الخبر العائد على المبتدأ إذا كان منصوبًا بفعل متصرف

قال أبو حيان⁽³⁾: "وقد سلك الأدب في ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع، فقال: "جاء في الشعر وفي قليل من الكلام، قرأ ابن عامر ﴿وَكَلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾"⁽⁴⁾.

التوضيح والتحليل: حذف ضمير جملة الخبر العائد على المبتدأ مسألة خلافية، وفيها تفصيل، نقل أبو حيان إجازة ابن أبي الربيع حذفه إذا كان منصوبًا بفعل متصرف في الشعر وقليل من الكلام، وبه وجه قراءة ابن عامر: ﴿وَكَلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾، فـ"كل" مرفوع بالابتداء، وجملة "وعد الله الحسنى" في محل رفع الخبر، اشتمل الفعل "وعد" ضميرًا محذوفًا في محل نصب يعود على المبتدأ "كل".

ذهب البصريون إلى عدم جواز حذفه إذا كان منصوبًا بفعل متصرف إلا في الشعر، ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر، وذهب هشام إلى جواز ذلك، وذهب الكوفيون إلى جوازه إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلاً أو كلا أو كلاً، واختار ابن عصفور منعه فيهن، ونقل ابن مالك جواز حذف بالإجماع إن كان مفعولاً به، والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار⁽⁵⁾. والمتأمل في مذهب ابن أبي الربيع يلحظ رفضه تخطئة القراءات القرآنية، ولذا مال إلى صحة الحذف في قليل الكلام؛ احتجاجاً بالقراءة المتواترة، لكن يتضح من عبارة أبي حيان ميله إلى امتناع ذلك، وأن ما قاله شيخه ابن أبي الربيع ابتعاد عن الحكم بشذوذ القراءة لا غير.

ولعل تخطئة ناظر الجيش لشيخه أبي حيان موافقته ابن عصفور تكشف موقفه، قال: "والعجب من الشيخ؛ كيف وافق ابن عصفور على ما ذكر بعد ثبوت هذه القراءة المتواترة التي لا محيص عنها، ولا بدّ من الاعتراف بها، وليس بعد الحق إلا الضلال؛ فالقراءة ثابتة بالإجماع"⁽⁶⁾.

وكان ابن عصفور قد وافق جمهور البصريين في شذوذ قراءة ابن عامر لـ"كل" بالرفع، وعنده أن ذلك مذهب المحققين من البصريين، وامتناع حذف الضمير هو الصحيح، وعلق بالقول: "فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ولا يحسن في سعة الكلام، بل إن جاء منه شيء حفظ ولم يقس عليه"⁽⁷⁾.

ولعل ترجيح جواز حذف الضمير العائد على "كل" احتجاجاً بقراءة ابن عامر المتواترة أقرب إلى الصواب.

2-4: هل (عَدَّ) من أخوات (ظَنَّ) التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر؟

قال أبو حيان⁽⁸⁾: "واختار أبو الحسين بن أبي الربيع أن (عَدَّ) من أفعال هذا الباب كاختيار المصنف".

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج3، ص285.

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص876.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج4، ص43.

(4) [الحديد: 10]

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج4، ص39-45.

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج2، ص991.

(7) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص177-178.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص22-24.

التوضيح والتحليل: اختلف في (عَدَّ) أهي مَّا ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فذهب الكوفيون إلى أنَّها من أفعال هذا الباب، فتكون بمعنى (ظن)، واختاره ابن أبي الربيع وابن مالك⁽¹⁾، ونسبه السيوطي إلى بعض البصريين أيضًا، ثم قال: "وأنكرها أكثرهم"⁽²⁾.

ذهب ابن الربيع إلى أنَّها من أفعال هذا الباب، قال: "وكذلك (عَدَّ)، تقول: عدت الكرمَ أعظم الصفات، قال:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ

(3)

و...

... فهذه كلها من باب ظننت"⁽⁴⁾.

اعترض أبو حيان على من جعل "عَدَّ" في البيت من أخوات (ظن) دون تصريح بنسبته لشيخه ابن أبي الربيع، قال: "ولا حجة في ذلك؛ لاحتمال أن يكون "أفضل مجدكم" بدلًا من: عقر النيب، و"تعدون" من العد الذي يراد به إحصاء المعدود، كما يقال: فلان يعد لنفسه آباء كرامًا"⁽⁵⁾.

أما المرادي فاختر جعلها من أخوات (ظن)، قال: "وهو الأظهر"⁽⁶⁾، وأكثر المتأخرين كذلك⁽⁷⁾.

2-5: تعدي (سمع) إلى مفعولين

قال أبو حيان⁽⁸⁾: "وذهب الأخفش، والفارسي، وابن بابشاذ إلى ما ذهب إليه المصنف، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع، وأبي الحسين بن أبي الربيع، وابن عصفور في شرح الإيضاح. وحجة هذا المذهب أن سمع لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما أن (ظن) لما دخلت على غير مظنون في المعنى أتى بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون".

التوضيح والتحليل: اختلف في تعدي (سمع) إلى مفعولين على مذهبين:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنَّها لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، سواء كان معلقًا بعين مخبر بعدها بفعل، أم بمسموع، فإن كان معلقًا بعين فالفعل بعده في موضع نصب على حال مبينة، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم، وهو اختيار الأستاذ أبي الحسن بن عصفور في شرح الجمل.

الثاني: ما ذهب إليه ابن مالك وابن أبي الربيع من تعديه إلى مفعولين إذا كان معلقًا بعين مخبر بعدها بفعل، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، وحجتهم أنَّه لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما فعلوا مع (ظن)⁽⁹⁾.
عرض أبو حيان حجج الفريقين، وقد رد حجج ابن الضائع، ثم اختار مذهب الجمهور، قال: "ويدل أيضًا على أنَّها تتعدى إلى واحد كونها لا تقع موقع الفعل معرفة"⁽¹⁰⁾.

رجح ابن الحاجب مذهب الجمهور، قال: "وأما (سمع) فهو من الأفعال المتعدية إلى واحد في التحقيق كقولك: سمعت كلامًا وشبهه، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال"⁽¹¹⁾. أما ابن هشام فذكر المذهبين دون ترجيح بينهما،

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص22-24، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص521.

(2) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص521.

(3) البيت من الطويل، لجرير في ديوانه ج2، ص907، وخزانة الأدب للبغداد، ج3، ص55.

(4) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1، ص434.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص22.

(6) المرادي، شرح التسهيل، ص375.

(7) السلسلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ص390-391، والأزهري، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، الأزهر، ج1، ص396.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص46-47.

(9) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص47، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص545.

(10) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص50.

قال: "وسائر أفعال الخواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف إلا سمع المعلقة باسم عين، نحو سمعت زيداً يقرأ، فقليل: (سمع) متعدية لأثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن عقلت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً⁽²⁾."

2-6: تعدي (ضرب) إلى مفعولين لتضمنه معنى (صير)

قال أبو حيان⁽³⁾: "وقد ذهب إلى أن (ضرب) بمعنى (صير) فيتعدى إلى اثنين أبو الحسين بن أبي الربيع، قاله في: ضربت الفضة خلخالاً".

التوضيح والتحليل: اختلف في تعدي (ضرب) مع المثل إلى مفعولين، فذهب قوم إلى أنها بمعنى (صير) مع المثل، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَغُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾⁽⁴⁾، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز، وأجاز بعضهم كونها بمعنى (صير) مع غير المثل في نحو: ضربت الفضة خاتماً، وضربت الطين خزفاً⁽⁵⁾.

وممن قال بجواز كونها بمعنى (صير) مطلقاً أبو الحسين بن أبي الربيع، نحو: ضربت الفضة خلخالاً، فتتعدى إلى مفعولين سواء مع المثل أو غيره⁽⁶⁾. ورأى السيوطي أن أبا حيان مال إلى هذا الرأي⁽⁷⁾.

وإذا عدنا إلى عبارة أبي حيان يلاحظ الباحث أنه لا يوافق هذا الرأي، قال: "وقد يقال إن (ضرب) تكون بمعنى (صير) لا مع المثل خاصة، بل في نحو: ضربت الفضة خاتماً، وضربت الطين لبناً؛ إذ المعنى: صيرت، إلا أنه ينبغي أن يستثبت في هذا الباب، أهو من كلام العرب أم من كلام المولدين؟"⁽⁸⁾. فالكلام السابق يوحي بتشكيك أبي حيان بهذا النظم، فلم يستقر عنده أنه من كلام العرب، بل ألمح إلى أنه من كلام المولدين، ولعل نسبة هذا الرأي لشيخه ابن أبي الربيع هو ما دفعه إلى التأدب في رده، وهذا يتضح من عدم ترجيحه له في "ارتشاف الضرب".

2-7: حكم الإلغاء في باب (أعلم) وأخواتها

قال أبو حيان⁽⁹⁾: "وقال أبو الحسين بن أبي الربيع: لا يجوز الإلغاء في (أعلم) وأخواتها؛ لأن مبنى الكلام عليها، ولا تجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء فتلغى، ولا أعلم في هذا خلافاً".

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى امتناع الإلغاء في باب (أعلم) وأخواتها، وعلة المنع عنده قوة (أعلم) وتأثيرها في الجملة؛ إذ هي العاملة في المفعول الأول حقيقة، لا بالنسبة كما في (ظن). وممن ذهب إلى ذلك: الشلوبين، وصاحب البسيط، وعبد العزيز بن جمعة الموصلي⁽¹⁰⁾.

وذهب خطاب الماردي إلى التفصيل فيها، وتبعه الجزولي، فقال: إن كانت مبنية للفاعل فلا يجوز إلغاؤها، وإن كانت مبنية للمفعول جاز إلغاؤها⁽¹¹⁾.

(1) ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ج1، ص188.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص544.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص52.

(4) [البقرة: 26]

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2106.

(6) ناظر الجيش، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج3، ص1484، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص546.

(7) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص546.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص52.

(9) المرجع السابق، ج6، ص159.

(10) المرجع نفسه، ج6، ص158-159.

(11) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2136.

واختار ابن مالك جواز إلغائها، وهو ما رجحه أبو حيان، قال: "والْحَكْمُ في هذا السماع، وهذه الأقيسة كلها طائفة، لكننا ذكرناها؛ لئلا يخلو كتابنا عن علل النحاة وأقيستهم، وقد سمع الإلغاء في أعلم متوسطة، قال الشاعر:

وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَا وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ

وَأَنْتَ - أَرَانِي اللَّهَ - أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ⁽¹⁾

فألغى (أرى) متوسطاً، ومثله قول بعض من يوثق بعربيته: البركة - أَعْلَمْنَا اللَّهَ - مع الأكابر⁽²⁾.

اعترض أبو حيان على ابن أبي الربيع في هذه المسألة من وجهين: الأول: نقله عدم الخلاف في امتناع الإلغاء في باب (أعلم) وأخواتها، قال: "وقد علمه -أي: الخلاف- غيره كالأستاذ أبي علي والمصنف"⁽³⁾، والثاني: حكم الإلغاء في باب (أعلم) فقد اختار جوازه، ورد حجة من منع ذلك بالسماع، قائلاً: "والْحَكْمُ في هذا السماع، وهذه الأقيسة كلها طائفة... وقد سمع الإلغاء في أعلم متوسطة؛ فوصف الأقيسة بالطائفة، أي: المختلف فيها، أو الهالكة، أو الفاسدة، أو الساقطة"⁽⁴⁾.

2-8: حكم التعليق في باب (أعلم) وأخواتها

قال أبو حيان⁽⁵⁾: "وقال صاحب الملخص: "أما التعليق فاختلف فيه: فمنهم من أجاز أعلمت زيداً لعمرو شاخص مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذُكُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مِرْقَةٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾"⁽⁶⁾. ومنهم من ذهب إلى أنها لا يكون فيها تعليق، وجعل الآية بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾"⁽⁷⁾، فقوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ جملة تُفسّر الموعود [به]، وكذلك ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ تُفسّر المنبأ به، وعلى هذا أكثر النحويين، وهو عندي المختار".

التوضيح والتحليل: تعليق (أعلم) وأخواتها على المفعولين مختلف فيه: فذهب أكثر النحويين إلى امتناعه، وهو اختيار ابن أبي الربيع، وابن جمعة الموصلي، وذهب بعضهم إلى جوازه، وهو اختيار صاحب البسيط، وابن مالك⁽⁸⁾، ورجح صحة جوازه المرادي⁽⁹⁾، وابن عقيل⁽¹⁰⁾، والداميني⁽¹¹⁾، قال ناظر الجيش: "ومنهم قوم الإلغاء والتعليق في (أعلم) و(أرى) وأخواتهما مطلقاً، وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل، وهو اختيار الجزولي، والصحيح الجواز مطلقاً للدلائل المذكورة"⁽¹²⁾.

لاحظ الباحث اعتراض أبي حيان على من قال بامتناع الإلغاء؛ احتجاجاً بالسماع كما ظهر في المسألة السابقة -ومنهم ابن أبي الربيع- ثم سكت عن إظهار رأيه فيمن رجع امتناع التعليق في باب (أعلم)، رغم إيراده لشواهد السماعية، يقوي ذلك سكوته عن ترجيح أي منهما في "ارتشاف الضرب"⁽¹³⁾، لكنّه عاد بعد صفحات قليلة في (التذييل)، وأوماً إلى جواز التعليق في

(1) البيتان من الطويل، وهما بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ج2، ص103، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ج6، ص160.

(2) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان، ج6، ص159-160.

(3) المرجع السابق، ج6، ص159.

(4) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص536. مادة (طوح)

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص160-161.

(6) [سبأ: 7]

(7) [المائدة: 9]

(8) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2136.

(9) المرادي، شرح التسهيل، ص396.

(10) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج1، ص382.

(11) الداميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ج4، ص211.

(12) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج3، ص1561.

(13) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2136.

اعتراضه على ابن مالك في اختيار عدم إلحاق "أنبا، وأخير، وخبر، وحديث" بـ(أعلم)، و(أرى)؛ مع استدلاله بها على جواز التعليق، قال: "وما قرره من أن هذه الأفعال الأربعة لا تلحق في التعدي بـ(أعلم) يعكر على استدلاله أن (أعلم) يجوز فيها التعليق عن مفعولها مستنداً بقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزَقٍ﴾⁽¹⁾...؛ لأنَّ (نبأ) هذه المعلقة ليست تتعدى إلى ثلاثة؛ إذ لم يثبت لها ذلك، فلا يكون في تعليقه على صحة ثبوته دليل على تعليق (أعلم) و(أرى)... وزعم هنا أن ما استدلل به على التعليق لا يتعدى إلى ثلاثة، وهذا تناقض واضح"⁽²⁾.

وكأنَّ أبا حيان يميل إلى جواز التعليق؛ خلافاً لشيخه ابن أبي الربيع، لكنه يعترض على ابن مالك في تناقض استدلاله بـ(نبأ) على جواز التعليق في باب (أعلم)، ثم الميل إلى عدم إلحاقها بها.

2-9: هل يتنازع العامل المكرر للتوكيد؟

قال أبو حيان⁽³⁾: "وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: "قام قام زيد، زيد: فاعل بالثاني، وفاعل الأول مضمر، كأنه من باب الإعمال، أو يقال: إن زيدا فاعل بquam الأول، والثاني لا يحتاج إلى مسند إليه؛ لأنه لم يؤت به لذلك، إنما جيء به لتوكيد الأول". قال: "وهذا الوجه الثاني حسن".

التوضيح والتحليل: اشترط ابن مالك لصحة تنازع العاملين أن يكونا غير توكيد، وافقه على ذلك ابن النحاس، وأجاز ابن أبي الربيع الوجهين كما ذكر أبو حيان⁽⁴⁾، الوجه الأول: القول بالتنازع في "قام قام زيد" على إعمال الثاني على مذهب البصريين، وإضمار فاعل للأول، والثاني: عدم دخوله في التنازع، فالفعل الأول عامل، والثاني زيد للتوكيد، ورأى أنه وجه حسن.

مال أبو حيان إلى القول بالتنازع في المسألة، واستدل في موضع آخر بإجازة ابن أبي الربيع القول بالتنازع فيها على تخطئة مذهب ابن عصفور في وجوب التشريك بين جملي التنازع في العطف، وأن يكون الفعل معمولاً للأول، قال: "وكذلك ما أجاز به ابن أبي الربيع من الإعمال في "قام قام زيد". وكلُّ هذه لا تشريك بينهما بحرف عطف، ولا أول العاملين عامل في الثاني"⁽⁵⁾. لكنّه لم يوافق على اشتراط "الاتفاق لغير توكيد" لإعمال العاملين، قال: "ولم يذكر أصحابنا هذا القيد من كونهما لغير توكيد، فإطلاقهم يدل على جواز أن يكون ذلك من باب الإعمال"⁽⁶⁾.

أمّا ابن مالك فمنع القول بالتنازع في المسألة، ووجهها بوجهين: الأول: نسبة العمل إلى الفعلين معاً؛ لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى، أو نسبته للأول وإلغاء الثاني لفظاً ومعنى؛ لتزله منزلة حرف زيد للتوكيد، فلا اعتداد به على التقديرين"⁽⁷⁾. ذكر السيوطي اعتراض أبي حيان على من منع إدخاله في باب التنازع، قال: "ومنع ابن مالك ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع في العامل المكرر المعنى لغرض التأكيد... قال أبو حيان: ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم"⁽⁸⁾.

2-10: حكم المصادر محذوفة الفعل وجوباً (ويح) و(تباً) و(ويلاً)

قال أبو حيان⁽⁹⁾: "وقال أبو الحسين بن أبي الربيع ما ملخصه: تباً لك التزم نصبه، وويح لك التزم رفعه، وويل لك الوجهان، ولو قسنا لساويهما، لكن لا يتعدى السماع، فإن عطف ويحاً على تب نصبته للعطف، ولا يجوز رفعه؛ لأنه لا خبر له،

(1) [سبأ: 7]

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص166-167.

(3) المرجع السابق، ج7، ص68.

(4) المرجع نفسه، ج7، ص68.

(5) المرجع نفسه، ج7، ص123-124.

(6) المرجع نفسه، ج7، ص68.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص165.

(8) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج3، ص124.

(9) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج7، ص164.

وإن عطفت تَبًا على ويح فكحاله قبل العطف، ويكون [عطف جملة] فعلية على اسمية؛ لتساويهما في المعنى. وتقول تَبًا له وويح له، فلا يكون في ويح إلا الرفع كحاله قبل العطف.

التوضيح والتحليل: ذكر أبو حيان مذاهب النحاة في (ويح) و(ويل) و(تَب)، ومنها مذهب ابن أبي الربيع، ثم ذكر حكمها الإعرابي إذا عطف بعضها على بعض، كما يتضح في النقل السابق، وبعد استعراض آراء النحويين فيها عقب بالقول: "وهذا قياس من النحويين لم يسمع من العرب شيء منه"⁽¹⁾.

فكأنه يعترض على آراء النحويين، ومنهم ابن أبي الربيع في التفصيل في حالاتها، وعطف بعضها على بعض؛ محتجًا بعدم سماعه من العرب.

2-11: توجيه "عيونًا" في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾⁽²⁾

قال أبو حيان⁽³⁾: "وتأوله أبو الحسين بن أبي الربيع تأويلين:

أحدهما: أنَّ انتصاب (عيونًا) على البذل من الأرض، أي: وفجّرنا عيون الأرض، وحذف الضمير، أي: عيونها.

والثاني: أنَّ انتصابه على إسقاط حرف الجر، والأصل: فجّرنا الأرض بعيون، وغرست الأرض بشجر.

ورد ذلك عليه بالتزام العرب التكرير في ذلك، ولو كان مفعولًا على إسقاط حرف الجر، أو بدلًا لجاز أن يأتي معرفة ونكرة، فتقول: فجرت الأرض عيونها، وغرست الأرض شجرها، وفجرت الأرض العيون، وغرست الأرض الشجر، ولو كان معمولًا على إسقاط الحرف؛ لجاز تقديمه على الفعل".

التوضيح والتحليل: اختلف النحويون في توجيه "عيونًا" في الآية؛ تبعًا لاختلافهم في جواز محيئ التمييز منقولًا من المفعول، وبه قال ابن مالك وأكثر المتأخرين⁽⁴⁾، وعندهم: انتصبت (عيونًا) على التمييز، أمّا الشلوّيين فذهب إلى انتصابها على حال مقدرة تسمية بالمآل، لا على التمييز، وذهب ابن أبي الربيع إلى انتصابها على البذل، أو نزع الخافض.

نقل أبو حيان ردّ النحويين لتوجيهه؛ محتجين بالتزام العرب تذكيره في كلامهم، بخلاف البذل والمنصوب على نزع الخافض الذي يجوز فيه التكرير والتعريف، ووافقه في الاعتراض تلميذه ناظر الجيش، قال: "ولا يخفى ما في تخريجي الشلوّيين وابن أبي الربيع من التكلف الذي لا داعي إليه، والقول بأنّه تمييز منقول من المفعول أسهل من ذلك مع أنّه لا محذور فيه ولا مانع يمنع منه"⁽⁵⁾.

2-12: حكم الفصل بين (نعم) وفاعلها

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وينبغي ألا يفصل بين نعم وبئس وفاعلها بظرف ولا مجرور ولا غيرها إلا بسماع من العرب؛ وقد قال ابن أبي الربيع: "ولا يجوز أن يفصل بين نعم وفاعلها بشيء ولا بالظرف ولا بالمجرور، ولا تقول: نعم في الدار الرجل زيد، وتقول: نعم الرجل في الدار زيد".

وقال في البسيط: ويصح الفصل بين الفعل والفاعل لتصرفه في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب".

التوضيح والتحليل: الفصل بين (نعم) و(بئس) وفاعلها غير جائز عند ابن أبي الربيع، جائز عند ابن العلي صاحب البسيط كما أورد أبو حيان.

(1) المرجع السابق ج7، ص167.

(2) [القمر: 12]

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج9، ص245-246.

(4) المرجع السابق، ج9، ص245-246.

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج5، ص2376.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج10، ص100.

لاحظ الباحث ميل أبي حيان لإجازة الفصل بين (نعم) وفاعلها، إذ اشترط لجواز ذلك السماع عن العرب، ثم أورد في الصفحة التالية ما يحتج به لجواز الفصل شعراً، قال: "وقد جاء في الشعر ما يدلُّ على الجواز، قال رِفاعَةُ الفَقْعَسِيِّ:

يُبَادِرُنَ الدِّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَا وَيُبْسُ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ⁽¹⁾

ووجدتُ في شعر العرب الفصل بين بَسْ ومرفوعها بـ "إذا"، قال الشاعر:

أَرَوْحُ، وَلَمْ أُحْدِثْ لَيْلَى زِيَارَةً لَيْبَسَ إِذَا رَاعِي الْمَوَدَّةَ وَالْوَصْلَ⁽²⁾

فقد سلك في سبيل الاعتراض على شيخه ابن أبي الربيع مسلماً ليناً، إذ أورد الدليل من الشعر دون أن يخطئ مذهب شيخه تأدباً معه. فهو يختار جواز الفصل لا امتناعه، وقد أورد الشاهدين السابقين في "ارتشاف الضرب" إضافة لشاهد آخر على جواز الفصل بين (نعم) وفاعلها بالقسم⁽³⁾.

وفي موضع آخر من التذييل قال: "ولا يجوز الفصل بين نَعَمْ ومَقْسَرِ المضمر، لا تقول: نَعَمْ في الدار رجلاً زَيْدٌ، قاله ابن أبي الربيع. والصحيح أنه يجوز، قال تعالى: ﴿يُبْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾⁽⁴⁾، ففصل بين (بُسْ) وتفسير المضمر بقوله: (لِلظَّالِمِينَ)"⁽⁵⁾.

2-13: الصفة المشبهة من الفعل المتعدي لواحد بنفسه

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وفصل آخرون فقالوا: إن لم يحذف المفعول اقتصاراً لم يجر، وإن حذف جاز، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع. وهذا تفصيل حسن؛ لأنه إن لم يحذف المفعول أو حذف اقتصاراً فهو كالمثبت، فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه، وهو واحد، وذلك لا يجوز".

التوضيح والتحليل: اختلف النحويون في جواز صوغ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي لواحد بنفسه: فحكى الأخفش إجازته، عن طائفة من النحاة يقولون في هذا ضارب أبوه زيداً: هذا ضارب الأب زيداً، وذهب كثيرون إلى المنع، وذهبت طائفة إلى التفصيل، فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً؛ جاز، وإلا فلا، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع. استحسَنَ أبو حيان مذهب التفصيل؛ لموافقه المسموع عن العرب، لكنه رأى أنَّ الأحوط امتناعه، قال: "ثم إنه إنما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حُذِفَ المفعول اقتصاراً، نحو قوله:

ما الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا⁽⁷⁾

مع أنَّ هذا البيت يحتمل التأويل. والأحوط ألا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع، فيقاس على الكثير؛ لأنَّ القليل يقبل الشذوذ"⁽⁸⁾.

وبالتالي فهو يخالف مذهب ابن أبي الربيع بالرغم من استحسانه له.

2-14: هل يرفع المصدر المنون مقدراً بحرف مصدري وفعل نائباً للفاعل؟

(1) البيت من الوافر، لرفاعة الفقعي في رسالة الصاهل والشاحج للمعري ص347، وبلا نسبة في ربيع الأبرار للزمخشري ج4، ص448.

(2) البيت من الطويل، لغصين بن براق في المؤلف والمختلف للأمدي ص89، وطبقات الشعراء لابن المعتز ص329، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ج3، ص1318.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص2047.

(4) [الكهف: 50]

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج10، ص114.

(6) المرجع السابق، ج11، ص51.

(7) البيت من البسيط، عجزه: "وَلَا الْكُرِيمُ بِمَنَاجٍ وَإِنْ حُرِّمًا، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني، ج2، ص303، والمقاصد النحوية للعيني، ج3، ص618،

وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ج2، ص101.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص52.

قال أبو حيان⁽¹⁾: "وذكر شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع أن مذهب أكثر النحويين أن المفعول به لا يكون مع المصدر المنون إلا منصوباً؛ وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب".

التوضيح والتحليل: اختلف البصريون في تأويل المصدر المنون بحرف مصدري وفعل مبني للمجهول، ورفع ما بعده على أنه نائب فاعل، فذهب جمهورهم إلى جواز ذلك، فتقول: عجبت من جنون زيدٍ بالعلم، ومنعه الأخفش، ووافقه ابن أبي الربيع والشلوبين، وذهب الكسائي إلى أنه لا يجوز ذلك إلا إذا أمن اللبس⁽²⁾.

لم يصرح أبو حيان في "التذييل والتكميل" بموقفه من مذهب الأخفش وابن أبي الربيع، لكنه أورد شاهداً شعرياً احتج به المجيزون، وهو قول الشاعر:

إِنَّ قَهْرًا ذُو الضَّلَالَةِ وَالْبَا طَلٍ عِزٌّ لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقٍّ⁽³⁾

على تقدير: أن يُقَهَّرَ ذوو الضلالة. وفي "ارتشاف الضرب" صرح باختياره مذهباً وسطاً بين المنع والجواز، قال: "والذي اختاره أنه إن كان المصدر لفعل لم ينطق به إلا مبنيًا للمفعول جاز ذلك فتقول: عجبت من جنون زيدٍ"⁽⁴⁾.

وكان نحويو البصرة والكوفة قد اختلفوا في إعمال المصدر المنون ابتداءً، فذهب البصريون إلى جواز إعماله، فيرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً حسب نوع فعله، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعماله، وإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو على إضمار فعل يفسره المصدر من لفظه⁽⁵⁾.

2-15: ماهية (أل) الداخلة على المصدر، وحكم إعماله

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "و(أل) هذه الداخلة على المصدر لا نعلم خلافاً في أنها للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب "الكافي في الإفصاح" من أنها في المصدر المقدر بحرف مصدري والفعل ينبغي أن يدعى زيادتها كما يدعى في الذي والتي وما جرى مجراها؛ وكذلك (الآن)، قال: "لأنَّ التعريف في هذه الأشياء بغير (أل)، فيدعى فيها الزيادة؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان".

قال صاحب "الكافي": "المصدر المقدر بأن والفعل معرفة - وإن كان منوناً - لأنه في معنى ما هو معرفة؛ بدليل الإخبار عنه بالمعرفة في غير ما موضع، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾⁽⁷⁾، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْءَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾⁽⁸⁾، فالألف واللام الداخلتان على المصدر كالألف واللام الداخلتين في الذي والتي؛ لأنَّ تعريف هذا بالصلة، وكذلك في (الآن)؛ لأنَّ تعريفها بالإشارة كتعريف تَمَّ، فإذا صح التعريف بغير الألف واللام ثبت أنَّهما زائدتان. وهذا الذي ذكرته في المصدر المقدر بأن والفعل.

وأما إذا قلت: أعجبنى العلم، ولم تأخذه في شخص بعينه، فيلزم لذلك ألا يَقْدَرَ بأن والفعل، وكذلك الجمل والعقل، وكرهت البذاء، وما أحسن الحياء! وكما جاء في الأثر: "الحياء من الإيمان"⁽⁹⁾، فالألف واللام هنا للتعريف بمنزلةتهما إذا

(1) المرجع السابق، ج11، ص70.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص70، ارتشاف الضرب، ج5، ص2259.

(3) البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ وعدة اللاظ لابن مالك، ص184، والتذييل والتكميل لأبي حيان ج11، ص70.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج5، ص2260.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص80-81.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص86-88.

(7) [النور: 51]

(8) [الروم: 10]

(9) [البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان: باب الحياء من الإيمان، ج1، ص14، رقم الحديث: 24، وباب الحياء، ج8، ص29، رقم الحديث 6118]

ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب شعب الإيمان، ج1، ص63، رقم الحديث 59.

دخلنا على جميع الأسماء، نحو: الرجل خير من المرأة، والتمرة خير من الجراة. وهذا المصدر الذي لم يوجد لشخص بعينه، وإنما أخذ حقيقة مجردة عن موادها، لا يعمل لا برفع ولا بنصب، ويكون معرفاً بالألف واللام على طريق الجنس. وإذا صحَّ أنَّ الألف واللام زائدتان في هذا المصدر المقدر بأن والفعل صحَّ أنَّ وجود المصدر دونهما أحسن من وجودهما فيه. وكذلك إذا صحَّ أنَّ الإضافة هنا تخفيف صحَّ أنَّ وجود هذا المصدر منوطاً أحسن وأقوى في القياس، إلا أنَّ الإضافة للتخفيف أقرب من زيادة الألف واللام، ولذلك كان إعمال هذا المصدر بالألف واللام ضعيفاً.

وقال أيضاً في المصدر المضاف: "هذه الإضافة المقصود بها التخفيف، والمعنى في: عجب من قيام زيد، ومن قيام زيد - سواء؛ لأن الموصول لا يكون إلا معرفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: يعجبني أن يقوم زيد - فإن يقوم في تقدير مصدر معروف" انتهى كلامه.

التوضيح والتحليل: خالف ابن أبي الربيع جمهور النحويين في الذهاب إلى زيادة (أل) الداخلة على المصدر، وأنها ليست للتعريف كما في الاقتباس السابق، وأنَّ الإضافة للتخفيف، وقد اعترض عليه أبو حيان بلفظ صريح في نصه على مخالفة إجماع النحويين، قال: "لا نعلم خلافاً في أنها للتعريف، إلا ما ذهب إليه صاحب "الكافي في الإفصاح"⁽¹⁾، ويقصد ابن أبي الربيع، ثم عقب على نهاية القول السابق قائلاً: "وفي دعواه أن المصدر المنون معرفة، وأنَّ ما فيه (أل) معرفة بغير (أل)، وفي أن الإضافة في المضاف للتخفيف مع كون المصدر معرفة - نظر، وقد نصَّ النحاة على أنه إذا كان منوطاً نكرة، وأنَّ الإضافة محضة، وأنَّ أل معرفة"⁽²⁾.

يلاحظ التزام أبي حيان الأدب الشديد في رد مذهب شيخه ابن أبي الربيع بالرغم من مخالفته لجمهور النحويين، فاستخدم لفظاً ليناً في الاعتراض، "وفيه نظر"، فابتعد عن ألفاظ التخطئة الصريحة، كما لم يصرح باسمه، بل نسب الرأي لصاحب الكافي في الإفصاح، ولعل فيه زيادة أدب في عدم نسبة الخطأ لشيخه.

2-16: حكم إضافة المصدر إلى المفعول، ورفع الفاعل بعده

قال أبو حيان⁽³⁾: "وذهب بعض النحويين إلى أن إضافته للمفعول ورفع الفاعل بعده لا تجوز إلا في الشعر. وقال أبو الحسين بن أبي الربيع: "لا أعلمه جاء في القرآن، لكنه جاء في الشعر وفي قليل من الكلام" انتهى. وقد نص س على إجازة ذلك في الكلام".

التوضيح والتحليل: إضافة المصدر إلى المفعول، ورفع الفاعل بعده ليس بالكثير، فذهب بعض النحويين إلى أنها لا تجوز إلا في الشعر⁽⁴⁾، وذهب ابن مالك إلى جوازه مطلقاً مع قلته في النثر⁽⁵⁾، وأجازه سيبويه مطلقاً⁽⁶⁾، وقد اختار ابن أبي الربيع جواز مجيئه في الشعر، وقلة مجيئه في الكلام، ولم يعلم مجيئه في القرآن.

أثبت ابن مالك⁽⁷⁾ وروده في موضع واحد من القرآن في قراءة ابن عامر، وتبعه أبو حيان، قال: "وإن أضيف إلى مفعول ارتفع الفاعل، وهذا ليس بالكثير، ولم يجئ في القرآن منه إلا ما رواه يحيى بن الحارث الزماري عن ابن عامر أنه قرأ: ﴿ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكَرِيَّا﴾⁽⁸⁾، بضم الدال والهمزة، وفي الحديث: "وَحَجَّ النَّبِيُّ مِنَ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"⁽¹⁾.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص86.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص88.

(3) المرجع السابق، ج11، ص90.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص90، والمرادي، شرح التسهيل، ص691.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص117-118، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص90.

(6) سيبويه، الكتاب، ج1، ص190، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص90.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص118.

(8) [مريم: 2]

خالف أبو حيان شيخه ابن أبي الربيع في ورود المصدر مضافاً إلى مفعوله، والفاعل مرفوعاً بعده في القرآن الكريم في موضع واحد في رواية ابن عامر، وكان ابن أبي الربيع قد نصّ على عدم علمه بمجيئه في القرآن الكريم، واتقفا على وروده في الشعر، وقلته في الكلام.

2-17: خروج (على) إلى الاسمية، وتضمينها معنى (فوق)

قال أبو حيان⁽²⁾: "وقال شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع: إذا قلت: جلست فوق زيد - لا يقتضي أنك باشرت زيدا؛ إذ قد تكون في ارتقاعٍ وزيدٌ تحتك، وإنما يطلب الفوق مكاناً له بنسبة، فجئت بذلك لتخصصه، وجلست على زيد، (على) فيه موصلة الفعل إليه كما توصل حروف الجر، نحو: خرجت من الدار إلى المسجد، وكتبت بالقلم، فالقلم متعلق الكتب، والباء موصلته إليه، والعرب كثيراً ما تخرج الأضعف إلى الأقوى إذا لم يكن بينهما قرب، و(على) وإن خالفت (فوق) فهي قريبة منها؛ لأنّ (على) تدل على الاستعلاء، و(فوق) تدل على مكان لنسبة الاستعلاء، وقد تقول: جلست فوق زيد، كما تقول: على زيد، وإن كان ذلك لا يفهم من فوق، وإنما يفهم من أمر خارج، فلذلك القرب أدخلوا عليها من كما أدخلوها على فوق".

التوضيح والتحليل: أورد أبو حيان رأي ابن أبي الربيع بعد عرضه لاختلاف النحويين في (على) المسبوبة بـ(من) الجارة، فذهب جمهور البصريين إلى اسميتها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى ملازمتها الحرفية، وذهب ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وأبو علي الرندي وأبو الحجاج بن معزوز والشلوبين في أحد قوليه إلى ملازمتها الظرفية بمعنى (فوق) سواءً سبقت بـ(من) أم لم تسبق⁽³⁾.

وافق ابن أبي الربيع جمهور البصريين في خروجها عن الحرفية إلى الاسمية إذا سبقت بـ(من) الجارة، وقد أورد رأيه السابق في ردّ مذهب ابن الطراوة في ملازمتها الظرفية بمنزلة (فوق)، فرأى أنّ (على) تشترك في معنى عام مع (فوق) لكنها تخالفها في خصوصية هذا المعنى، فبينهما نسبة، إضافة لاختلاف الوظيفة النحوية لكليهما، وعنده "إذا قلت جلست عليك، فليس بمنزلة: جلست فوقك"⁽⁴⁾.

لم يعلق أبو حيان على رأي شيخه ابن أبي الربيع في "التذييل والتكميل"، وقد لاحظ الباحث أنّه يومئ إلى أنّ ابن أبي الربيع يرفض تضمن (على) معنى (فوق)، لكنّ ابن أبي الربيع نص على لحظ النحويين لمعنى (فوق) فيه، لما بينهما من مناسبة في معنى الاستعلاء، لكنّه ليس نفسه حقيقة، فبينهما اختلاف في المعنى الدقيق والوظيفة النحوية، وقد أورد ذلك في سبيل ردّ مذهب ابن الطراوة لا إنكار المناسبة بينهما.

وقد نصّ أبو حيان في "ارتشاف الضرب" على أن (على) بمعنى (فوق) قال: "و(عن) بعد دخول (من) بمعنى جانب، وعلى بمعنى (فوق) وهما اسمان حين دخول (من) عليهما عند البصريين، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنّ (عن) و (على) إذا دخل عليهما (من) باقيا على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية"⁽⁵⁾.

وبالتالي يظهر اختلاف مذهبه عن مذهب شيخه ابن أبي الربيع.

2-18: تعلّق (ربّ)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وهذه مسألة اختلف فيها: فذهب الرمانى وابن طاهر إلى أنّها لا تتعلّق بشيء، وحكاه شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع عن بعض المتأخرين، قال: "إذا قلت: رب رجل عالم قد لقيتّه - فرب حرف دخل على المبتدأ وخفضه، وهو

(1) [مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب في بيان الإيمان بالله وشرائع الدين، ج1، ص41، رقم الحديث: 10]

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص157.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص153-157، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1732-1733.

(4) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج2، ص848.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1722.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص295.

بمنزلة: بحسبك زيد، فدخل حرف الجر، فانخفض المبتدأ، فكما أنَّ المجرور هنا لا يحتاج إلى متعلق كذلك رب رجل عالم لا يحتاج إلى متعلق". وذهب الجمهور إلى أنه يتعلق".

وقال أيضاً⁽¹⁾: "وقال أبو الحسين بن أبي الربيع: "لا يمكن أن تجعل (رب) زائدة؛ لأنها تحزر معنى، والزائد لا يحزر معنى، وإنما هو مؤكد، ولا كل حرف خافض لا يكون إلا موصلاً، وإنما خفض إذا كان زائداً؛ ليبقى عليه عمله الذي أنس به، وما زادته العرب للتوكيد وليس له أصل فلا يكون خافضاً؛ لأنه ليس موصلاً، و(رب) خافضة، فلا بد أن تكون موصلة، أو منقولة منها إن جعلتها زائدة، فقد صح بما ذكرته أنها لا بد لها من فعل تتعلق به، فلا بد أن يكون ظاهراً أو محذوفاً، وإذا كان محذوفاً فيكون على وجهين: أحدهما: أن يكون قد ناب منابه شيء، فلا يظهر.

الثاني: ألا ينوب منابه شيء، فيجوز أن يظهر، ويجوز أن تحذفه، فيكون ظاهراً إذا لم يكن معك ما يدل عليه، وإذا كان معك ما يدل عليه، ولم تكن الصفة تقوم مقامه، فأنت بالخيار، إن شئت حذفته وإن شئت أظهرته. وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار الفعل.

فمثال ما أنت فيه بالخيار أن تسمع إنساناً يقول لك: ما لقيت رجلاً عالماً، فنقول: رب رجل عالم لقيت، ولك ألا تذكر لقيت، فنقول: رب رجل عالم، وتكتفي بكونه جواباً. فإن كان ذلك منك ابتداء فلا بد من إظهار الفعل. وأكثر ما تكون جواباً، وإذا كانت غير جواب فهي على تقدير ذلك، إلا أن الفعل يظهر لأنَّ سامعك لا يعلم ذلك الفعل إذا حذفته. ومثال ما يكون الفعل فيه لا يظهر لأنَّ الصفة تقوم مقامه قولك: رب رجل يفهم هذه المسألة، لمن يقول لك: قد فهمتها، فالتقدير: رب رجل يفهم هذه المسألة وجدت، لكن مثل هذا لا يظهر. وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتأول كلام س، وهو: "إذا قلت: رب رجل يقول ذلك، فقد أضفت القول إلى الرجل برب"، فكان يقول: إنَّ يقول لا يصح أن يكون إلا صفة لرجل؛ لأنَّ فعل المضمر لا يتعدى إلى ظاهره، فلا بد من متعلق محذوف، إلا أنه لا يظهر، ونابت الصفة منابه، فلما كان كذلك قال س: إن (رب) وصلت (يقول) إلى (رجل)، وإن كانت إنَّما وصلت (وجدت) المحذوفة، ونابت (يقول) منابها"، انتهى ما نقلناه من كلام أبي الحسين.

التوضيح والتحليل: استعرض أبو حيان اختلاف النحويين في تعلق (رب)، على رأيين: الأول: لا تتعلق بشيء، ونقل عن ابن أبي الربيع نسبته لبعض المتأخرين، والثاني: أنها تتعلق، وهو مذهب الجمهور. ثم استعرض اختلافهم في الفعل المقدر عاملاً في ربَّ بالنسبة إلى الحذف، ذاكراً خمسة مذاهب: "الندور، وهو مذهب س والخليل. والكثرة، وهو مذهب الفارسي. والمنع، وهو مذهب لُكْذَة. ونقل صاحب "البسيط" عن بعضهم أنه يلزم الحذف، فقال: "وإدعى بعضهم لزوم الحذف؛ لأنه معلوم، كما حذف في: باسم الله، وتالله لأفعلن". والتفصيل، وهو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع⁽²⁾.

اختار أبو حيان جواز زيادة (رب)، خلافاً لما ذهب إليه شيخه ابن أبي الربيع، قال: "ق(رب) إذا كان معمولها مبتدأ لا تتعلق بشيء، ونظيرها في ذلك (لولا) مع المضمر، و(لعل) في لغة من جر بها في أنَّهما لا يصل بهما عامل إلى معموله، وكذلك: رب رجل عالم في الدار ف "في الدار" خبر عن "رجل"، ولم يصل بـ"رب" عامل إلى معموله. فأما رب رجل عالم لقيت فإنما قلنا إنَّ "رب رجل" في موضع مفعول؛ لأنَّ العامل في ذلك يطلبه على جهة المفعولية، بخلاف (لولا) مع المضمر، و(لعل) في لغة من جر بها، فإنه لا يكون ذلك أبداً إلا في موضع لا يتعلق فيه بعامل⁽³⁾. وبالتالي فهي مسألة داخلية فيما اعترض فيه على ابن أبي الربيع؛ باختياره مذهباً آخر.

(1) المرجع السابق، ج 11، ص 299-300.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 11، ص 300-301.

(3) المرجع السابق، ج 11، ص 298.

2-19: ما تَتَعَلَّقُ بِهِ (رَبُّ) فِي (رَبُّهُ رَجُلًا)

قال أبو حيان⁽¹⁾: "وزعم ابن أبي الربيع أن حذف هذا الفعل في "ربه رجلاً" لازم، قال: "يحتاج إلى ما تتعلّق به (رب) في "ربه رجلاً" كما تحتاج: "رب رجل"، وما تتعلّق به محذوف، تقديره على حسب ما يكون جواباً له، إلا أنّه لا يظهر؛ لأنّ الحذف في رب رجل عالم أكثر من الإظهار، فلزم في "رَبُّهُ رَجُلًا"؛ لما فيه من زيادة التعظيم".

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى تعلق (رَبُّ) بفعل محذوف لزوماً في جملة: "رَبُّهُ رَجُلًا" كما ذكر أبو حيان. أمّا أبو حيان فرجّح ندرّة الحذف قال: "وما يتعلّق به "ربه رجلاً" حكمه عندي حكم: "رب رجل" من أنّ حذفه ينبغي أن يكون نادراً؛ إذ ظاهر قوله "رَبُّهُ أَمْرًا" وما رووا أيضاً من قوله: "وَرَبُّهُ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ"⁽²⁾ بالنصب والجر، وقوله "رَبُّهُ فَنِيَّةً"⁽³⁾ الأبيات، فيه ذكر الفعل الذي تتعلّق به رب"⁽⁴⁾.

اعترض أبو حيان على ذهاب ابن أبي الربيع إلى حذف الفعل لزوماً مع "رَبُّهُ رَجُلًا"، يظهر ذلك من استخدامه لفظ التحمل: "زعم"، وهو يدل على الرد والاعتراض، وكذلك اختياره ندرّة الحذف فيها لا لزومه.

لكن كلام ابن أبي الربيع في "البسيط في شرح جمل الزجاجي" يوحي بالتفصيل في الحذف لا لزومه، قال: "وتحتاج (رَبُّ) إذا اتصل بها الضمير إلى ما تتعلّق به، كما تحتاج إذا دخلت على الظاهر، والكلام فيما تتعلّق به هنا كالكلام فيه إذا اتصلت بالظاهر يكون ظاهراً ويكون محذوفاً"⁽⁵⁾.

2-20: حكم وصف مجرور (رَبُّ)، وتمييز الضمير المجرور بـ (رَبُّ) فِي (رَبُّهُ رَجُلًا)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "ومن ذهب إلى أنّ مجرور (رب) النكرة لا بد له من الوصف لم يذهب إلى ذلك في: رَبُّهُ رَجُلًا. وسبب ذلك فيما ذكره ابن أبي الربيع أنّه استغنى بما دلّ عليه الإضمار من التخييم عن الوصف، فصار قولك: "ربه رجلاً" بمنزلة: رب رجلٍ عظيم لا أقدر على وصفه".

التوضيح والتحليل: أشار أبو حيان في هذه المسألة لرأيين لابن أبي الربيع، وهما:

الأول: لزوم وصف مجرور (رب) النكرة، قال ابن أبي الربيع: "والذي يظهر أنّه لا بد أن يكون موصوفاً؛ لأنّ تقليل النظر لا بدّ أن يرجع إلى الوصف، فلا بدّ أن يكون ومتى جاء غير موصوف، فلا بدّ أن يكون في تقدير الصفة"⁽⁷⁾.

والثاني: موقف ابن أبي الربيع من وصف تمييز الضمير المجرور بـ(رَبُّ)، إذ ذهب ابن أبي الربيع إلى الاستغناء عن الوصف بدلالة الإضمار على التخييم.

لم يعلّق أبو حيان بعد إيراد رأي ابن أبي الربيع، لكنه ردّ حجج القائلين بلزوم وصف مجرورها، ومنهم: المبرد وابن السراج والفارسي والشلوبين وأكثر المتأخرين⁽¹⁾، وابن أبي الربيع واحد منهم.

(1) المرجع نفسه، ج 11، ص 307.

(2) هذا شطر من بيت شعر من البسيط، صدره:

وإِ رَأَيْتُ وَشَيْكَا صَدَعَ أَعْظَمُهُ

بلا نسبة في التذييل والتكميل لأبي حيان ج 11، ص 306، وشرح الأشموني، ج 2، ص 208.

(3) هذا جزء من بيت شعر من الخفيف، وهو:

رَبُّهُ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحَمْدُ دائماً فأجابوا

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج 3، ص 184، ومغني اللبيب لابن هشام ج 2، ص 491.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 11، ص 307.

(5) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 868.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 11، ص 307.

(7) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 865.

أما الرأي الثاني؛ فهو مردود ضمناً برد الأصل الذي انبنى عليه، وهو لزوم الوصف، بخلاف ميل أبي حيان إلى عدم لزومه.

2-21: إضمار (رُبِّ) بعد الفاء و(بل)، وعامل الجر بعدهما

قال أبو حيان⁽²⁾: "وذكر صاحب "كتاب الكافي" أنه لا يعلم خلافاً بين النحويين في أن الجر بعد الفاء برب مضمرة لا بالفاء. وذكر أن العرب تحذفها، وتبقي عملها بعد واو العطف، ولا يجوز إظهارها بعدها، قال: "وقد أجرت العرب الفاء مجرى الواو، فحذفت بعدها رب". قال: "وقد حذفت قليلاً بعد (ثم)، والأصل في هذا كله الواو، والعرب أقامت مقام رب في الموضع الذي ذكرت، ثم أجرت العرب الفاء مجرى الواو، وكذلك أجرت العرب (ثم). وسبب ذلك أن هذه الثلاثة من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ، وما عداها من حروف العطف ليست بجامعة إلا في اللفظ".

التوضيح والتحليل: تضمن الاقتباس السابق مسائل عدة، وهي على النحو الآتي:

الأولى: عامل الجر بعد (الفاء) و(بل) (رُبِّ) المضمرة، نصّ ابن أبي الربيع -وهو صاحب كتاب الكافي- على اتفاق النحويين عليه، وكذلك ابن مالك، قال: "وليس الجر بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو خلافاً للمبرد ومن وافقه"⁽³⁾. لكن الذي يظهر من كلام أبي حيان أن ذلك ليس اتفاقاً للنحويين، إذ عقب على نقل اتفاق النحويين عن ابن عصفور وابن مالك، قائلاً: "فعلى هذين النقلين يظهر وهْم من عد الفاء وبل في حروف الجر، وأن الجر بها لنيابتها مناب رب"⁽⁴⁾. وعليه يكون أبو حيان مخالفاً لهما ولابن أبي الربيع في نقل عدم الاتفاق، يدل على ذلك ما حكاه في "الإرتشاف"، قال: "وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء، و (بل) لنيابتهما مناب (رب)"⁽⁵⁾، وبالتالي فهو لا يوافقهم في نقل إجماع النحويين عليه.

الثانية: حذف (رُبِّ) وبقاء عملها بعد واو العطف واجب، ولا يجوز إظهارها بعدها، وحذفها بعد (ثم) عنده قليل، وقد وافقه أبو حيان في ذلك.

فصل ناظر الجيش في الواو التي تحذف بعدها (رُبِّ)، قال: "وهذا إذا كانت الواو عاطفة جملة على جملة، وأما إذا كانت معطوفة على (رب) نحو: ربّ مكروب، وربّ أسير؛ فتكون ظاهرة، وإيما يلزم حذفها في ما ذكرت لك"⁽⁶⁾.

2-22: عامل الجر في المقسم به بعد حروف التعويض

قال أبو حيان⁽⁷⁾: ذكر الأخفش في "الأوسط" أن جر المقسم به بالعوض، وهو اختيار جماعة، منهم من المتأخرين ابن عصفور وابن أبي الربيع.

وانتصر لهذا القول بأنه شبيه بتعويض الواو من الباء، والتاء من الواو، ولا خلاف في أن الجر بالواو والتاء، فذلك ينبغي أن يكون الجر بهذه الأعواض".

التوضيح والتحليل: اختلف في عامل الجر في المقسم به بعد حروف العوض، كهزمة المد "الله"، و"هاالله"، وهالله، فذهب الأخفش إلى جره بالعوض، ووافقه ابن أبي الربيع، واختار ابن مالك جره بحرف الجر المحذوف.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص286-293.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص316.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص186.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص316.

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1746.

(6) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص3058.

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص349.

لم يختار أبو حيان رأياً صريحاً، لكنه احتج برأي ابن مالك في تصحيح المذهب الثاني، قال: "قال المصنف في الشرح: والأصح كون الجر بالحرف المحذوف، وإن كان لا يلفظ به، كما كان النصب بعد الفاء والواو وأو وكى الجارة ولام الجحود بـ"أن" المحذوفة، وإن كانت لازمة الحذف"⁽¹⁾.

ولعل سكوت أبي حيان يظهر موافقته لابن مالك، ومخالفته لمذهب ابن أبي الربيع، يدل على ذلك منهجه في تتبع اختيارات ابن مالك، ورد ما لا يرجح عنده، فسكوته يعني موافقته ابن مالك ومخالفته لابن أبي الربيع.

2-23: الاستغناء بـ(جير) عن جواب القسم

قال أبو حيان⁽²⁾: "ومما لخصته من كتاب "المخلص... و(جير)، وليست حرفاً بمعنى نَعَمْ؛ لتتويناها، خلافاً لزاعمه. وقيل: مصدر، والمعنى: حقاً لأفعلن. وبنيت لقلة تمكنها؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم، بخلاف سُبحان؛ لأنها لا تخص باب التعظيم، قد توجد تعجباً وإنكاراً. وقيل: اسم فعل، وبنيت؛ لأنه الأصل على الكسر، على أصل التقاء الساكنين. وقيل: ظرف، وبنيت؛ لقلة تمكنه، وكأنه قال: لا أفعل هذا أبداً، وتكون بمنزلة عَوْضُ.

وهذه الأقوال [الثلاثة] تتقارب، والأول يَبْغِدُ؛ لأنَّ تتويناها للتكثير، وهو لا يوجد إلا في الصوت واسم الفعل، فيغلب على الظن أنها اسم فعل" انتهى.

التوضيح والتحليل: اختار ابن أبي الربيع أن تكون (جير) اسم فعل، خلافاً لاختيار ابن مالك الذي ذهب إلى أنَّ الأصح فيها أن تكون حرف جواب بمعنى (نَعَمْ)؛ لشبهها في الاستعمال بها، وصحة وقوع (نعم) في موضع وردت فيه، وعطف (نعم) عليها في الشعر، وتأكيده (نعم) بها، ومقابلة (لا) بها، وقد بنيت؛ تشبيهاً بالحروف، ولو وافقت (حقاً) لأعربت، ولجاز أن تصحبها الألف واللام، وأما تتويناها فضرورة أو ترنم⁽³⁾.

رجح أبو حيان رأي ابن مالك؛ لقوة استدلاله، قال: "والذي يظهر أنَّها من حروف الإجابة للدلائل التي استدلت بها المصنف"⁽⁴⁾.

2-24: نوع الإضافة إلى (أفعل) التفضيل

قال أبو حيان⁽⁵⁾: "وذهب الكوفيون وابن السراج والفارسي وأبو بكر بن الدباس إلى أنَّها غير محضة، وقال به من المتأخرين الجزولي، وابن عصفور، وابن أبي الربيع".

التوضيح والتحليل: اختلف في إضافة (أفعل) التفضيل، فذهب سيبويه والأكثر إلى أنَّها محضة، واختاره ابن مالك، وذهب الكوفيون وابن السراج والفارسي وأبو بكر بن الدباس إلى أنَّها غير محضة، وبه قال ابن أبي الربيع.

رجح أبو حيان مذهب سيبويه، قال: "ومما يدل على أن إضافة (أفعل) تجيء على غير معنى (من) قول جرير:

تُعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْتَعَا⁽⁶⁾

... ويدل على ذلك أنه لا يحفظ دخول (رب) عليه، ولا وقوعه تمييزاً، ولا مضافاً إليه (كم)⁽⁷⁾.

وبالتالي فهو يخالف منهج شيخه ابن أبي الربيع.

(1) أبو حيان، التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص349.

(2) المرجع السابق، ج11، ص408-409.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص219-220.

(4) أبو حيان، التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص409.

(5) أبو حيان، التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، ص31.

(6) البيت من الطويل، لجرير في ديوانه ج2، ص907، وخزانة الأدب للبغداد، ج3، ص55.

(7) أبو حيان، التنزيل والتكميل في شرح التسهيل، ج12، ص32.

2-25: وجوه الإعراب في المنعوت المعلوم عند المخاطب والنعته للبيان

قال أبو حيان⁽¹⁾: "وقال ابن أبي الربيع: "ما جيء به للبيان، فيجوز نصبه بإضمار فعل، ورفع بإضمار المبتدأ، فتقول: جاءني زيد الخياط أو جاءني زيد الخياط، أي: أريد الخياط، وتريد: هو الخياط، فيجوز إظهار الفعل والمبتدأ، وكأنه في النصب جواب من قال: من تعني؟ وفي الرفع جواب من قال: من هو؟ أو لمدح أو ذم أو ترحم جاز الإتيان والقطع".

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى جواز الإتيان والقطع في نعت المعلوم المفرد الذي جيء به للبيان، واختار أبو حيان الإتيان فقط، قال: "وضابط الإتيان والقطع أن تقول: المنعوت إن كان مجهولاً عند المخاطب والنعته واحد فالإتيان في نعته، إلا أن ينزل منزلة المعلوم، فيجوز الإتيان والقطع. وإن كان معلوماً عند المخاطب والصفة لزوال عارض الاشتراك فالإتيان؛ نحو: مررت بزيد الأزرق"⁽²⁾.

وبالتالي فإن أبا حيان يخالف شيخه ابن أبي الربيع في هذه المسألة.

2-26: إبدال النكرة من المعرفة

قال أبو حيان⁽³⁾: "ذهب الكوفيون والبغداديون إلى اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة ... ووافقهم على هذا الشرط السهيلي وابن أبي الربيع، قال ابن أبي الربيع: "النكرة لا تكون بدل شيء من شيء حتى تكون موصوفة أو في تقدير الوصف، لا تقول: مررت بأخيك رجل؛ لأنك لم تقد البدل شيئاً".

التوضيح والتحليل: إبدال النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة جائز عند البصريين دون اشتراط، واشترط الكوفيون والبغداديون لصحة إبدال النكرة من المعرفة وصفها، وإليه ذهب ابن أبي الربيع.

وافق أبو حيان مذهب البصريين، وخالف مذهب شيخه ابن أبي الربيع محتجاً بالسماع، قال: "والبصريون لا يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة، ولا المعرفة من النكرة أن تكون من لفظ المبدل؛ ولا أن تكون النكرة موصوفة، وفي الأبيات التي أنشدناها دليل على عدم اشتراط ذلك. وأيضاً قد علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر، فإذا كان كذلك وخاف المتكلم الإلباس فله أن يفسر تلك المعرفة العارضة فيها الاشتراك بالنكرة غير الموصوفة، فيقول: مررت بهند رجل، ويجعفر امرأة"⁽⁴⁾.

وهو ترجيح المرادي، قال: "والصحيح أنه لا يشترط شيء من ذلك؛ لورود السماع به"⁽⁵⁾.

2-27: المعطوف بـ (لكن)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وقال ابن أبي الربيع: "لكن هذه تأتي بواو وبغير واو، قال زهير:
إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ غَوَائِلُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ"⁽⁷⁾

قال: "ويظهر لي أنها عاطفة وقعت بعدها جملة أو مفرد إذا كانت بغير واو، وهو ظاهر كلام سيبويه".

(1) المرجع السابق، ج12، ص289-290.

(2) المرجع نفسه، ج12، ص289.

(3) المرجع نفسه، ج13، ص14.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج13، ص14.

(5) المرادي، شرح التسهيل، ص800.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج13، ص156.

(7) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص34، ومغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص385، وروايته: غوائله بدل بواده، ووقائعه بدل غوائله.

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى أن (لكن) تكون عاطفة للجملة والمفرد إذا كانت بغير واو، وهذا مخالف للجمهور، قال أبو حيان: "وإذا جاءت بعدها جملة فتكون ذات إيجاب أو نفي أو أمر لا استفهام، فلا يجوز: هل قام زيد لكن عمرو لم يقم، وتكون إذ ذاك حرف ابتداء لا عاطفة، هذا قول أكثر أصحابنا"⁽¹⁾. وقال ابن عقيل: "فإن وقعت لكن بعد جملة فليست عاطفة عند الجمهور، بل هي حرف ابتداء"⁽²⁾. وقال المرادي: "وإذا وليها جمل، فهي حينئذ حرف ابتداء لا عاطفة، وتكون ذات إيجاب أو نفي أو أمر لا استفهام، وقد قيل: إنها تكون عاطفة جملة على جملة إذا وردت بغير واو"⁽³⁾. فهو يرجح مذهب الجمهور بدليل استخدامه لفظة التحمل "قيل" التي تدل على التشكيك. أما ناظر الجيش فقد اعترض بلفظ صريح على ما قاله ابن أبي الربيع، قال: "وما قاله فيه نظر، وهو مخالف لنصوص الجماعة"، ثم قال: "والذي يقتضيه النظر أن لا مدخل لها في عطف الجمل، وأنها إذا وليها مفرد والواو مذكورة فالعطف للواو وهي تفيد الاستدراك لا غير، وإن لم تذكر الواو (لكن) نفسها هي العاطفة بهذا إن كان مسموعاً، وإلا فالقياس لا يدفعه، وهذا الذي ذكرته ماش على القواعد، وليس فيه مصادمة لشيء تقتضيه الصناعة النحوية"⁽⁴⁾. وهو اختيار ابن هشام، قال: فَإِنْ وَلِيَهَا كَلَامٌ فَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ لِمُجَرَّدِ إِفَادَةِ الْإِسْتِدْرَاكِ وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً وَيَجُوزُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ بِالْوَاوِ"⁽⁵⁾.

المبحث الثالث: ما سكت عنه

سكت أبو حيان عن إظهار رأيه في تسعة آراء لابن أبي الربيع، وهي:

3-1: ماهية (ليت)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وذهب الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس)، قال: ويظهر لي أن الأصل في (لات) (ليس)، فأبدل من السين التاء، كما فعل ذلك في (يست)، ثم قبلت الياء ألفاً؛ لأنه كان الأصل في (ليس) (لاس)؛ لأنها فعل، وكأنهم كرهوا أن يقولوا ليت، فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يفعل هذا إلا مع الحين، كما أن (لذن) لم تشبه نونها بالتوتين إلا مع غدوة، ويجب على هذا أن يوقف عليها بالتاء، وكذا وقف جميع القراء إلا الكسائي، فروي عنه الوجهان، فمن وقف بالهاء فهي (لا) التي للنفي لحقتها تاء التأنيث، نحو ثمت، وجاء الحين بعدها مرفوعاً، حكاها س، فهو اسمها، والخبر محذوف".

التوضيح والتحليل: اختلف النحاة في (لات)، فذهب سيبويه أنها مركبة من (لا) والتاء، وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها (لا) زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم، فقيل: (ثمت)، وذهب ابن الطراوة وغيره إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت على الحين، فأصلها (لا تحين)، ثم كتبت التاء منفصلة عن (حين)، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن أصلها (ليس)، ثم أبدل من السين تاء، ثم قبلت الياء ألفاً⁽⁷⁾.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 13، ص 156.

(2) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2، ص 466.

(3) المرادي، شرح التسهيل، ص 817.

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 7، ص 3491.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 385.

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 4، ص 288.

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 4، ص 287-289.

رجح ابن مالك مذهب سيبويه في القول بتركيبها من (لا) والتاء⁽¹⁾، وذهب ابن هشام إلى أنها "(لا) النافية زيدت علينها التاء لتأنيث اللفظ أو مُبالغة"⁽²⁾، أمّا ناظر الجيش فقد رجح مذهب سيبويه، وخطأ المذاهب الثلاثة الأخرى، وقال عن مذهب ابن أبي الربيع: "ولا يخفى ما فيه من التعسف"⁽³⁾.
لكنّ أبا حيان أورد آراء النحويين فيها دون ترجيح بينها، وسكت عنها، ولعل ذلك يعود إلى كراهيته للخلافات التي لا ينبني عليها أحكام.

3-2: حكم إعمال (إن) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما)

قال أبو حيان⁽⁴⁾: "المذهب الثالث: أن (ليت) و(لعل) و(كأن) يجوز فيها الإلغاء والإعمال، نحو: ليتما زيداً قائم، ولعلما عمراً منطلق، وكأنما زيداً أسد. ولا يجوز في (إن) و(أن) و(لكن) إلا الإلغاء، وهو مذهب الزجاج، ونقل عن ابن السراج، وهو اختيار أبي الحسين بن أبي الربيع، ونسب في (البيسطة) إلى الأخفش".
التوضيح والتحليل: اختلف النحويون في حكم (إن) وأخواتها إذا وليتها (ما) على مذاهب أربعة: الأول: أن (ما) كافة عن العمل، إلا مع (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، وهو مذهب سيبويه، والأخفش، وصححه أصحاب أبي حيان، والثاني: جواز الوجهين في الجميع، وهو مذهب الزجاجي والزمخشري، ونقل عن ابن السراج، والثالث: جواز الوجهين في (ليت) و(لعل) و(كأن) وامتناعه في الباقي، وهو مذهب الزجاج، ونقل عن ابن السراج، واختاره ابن أبي الربيع، والرابع: لا يجوز كف (ليت) و(لعل)، ونسب إلى الفراء⁽⁵⁾.

أورد السيوطي فيها ثلاثة أقوال، وهي السابقة عدا الأول، أمّا الأول فنكره في الشرح قبلها، ثم رجح جواز الوجهين في (ليت) و(إن) فحسب، قال: "وعندي جواز الوجهين في (ليت) و(إن) قصراً على السماع، وتعين الإلغاء في البواقي؛ لعدم سماع الإعمال فيها"⁽⁶⁾.

عرض أبو حيان مذاهب النحاة في المسألة، وحجة كل فريق، ولم يختار منها شيئاً، سوى ما ذكره من اختيار أصحابه - يعني المغاربة - لمذهب سيبويه في جواز الوجهين في (ليت) فحسب، وسكت عن المذاهب الأخرى.

3-3: حكم الإلغاء والإعمال في باب (ظن)

قال أبو حيان⁽⁷⁾: ذهب أبو الحسن إلى أنه ليس على التخيير، وإنّما هو لازم، إذا ابتدأت لتخبر بالشك أعملت الفعل على كل حال، سواء قدمته أم وسطته أم أخرته، وإذا بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك بعد ما مضى كلامك على اليقين، رفعت وابتدأت، والمبتدأ مع الخبر كالفعل مع الفاعل، فلا بد من الخبر، وتلغي ظننت. وهو اختيار الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع، قال: "جواز الإلغاء والإعمال بمقصدتين مختلفين، فإذا قصدت أن تبني الكلام على الظن ثم توسّطه اتساعاً، أعملت، وإن قصدت إلى البناء على الابتداء، وحدث لك الإخبار بما انبنى الكلام عليه - ألغيت".

التوضيح والتحليل: إلغاء الأفعال القلبية المتصرفية في باب (ظن) اختلف فيه على مذهبين: مذهب الجمهور: الجواز؛ فللمتكلم الخيار في الإعمال أو الإلغاء حيث جاز له الإلغاء، وهو المشهور والمعروف، والثاني: مذهب أبي الحسن الأخفش وابن

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص375.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص147.

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج3، ص1224.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج5، ص147.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج5، ص147، المرادي، شرح التسهيل، ص355-356.

(6) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص521.

(7) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص54-55.

أبي الربيع أنه على الإلزام لا على اختيار المتكلم، بل يكون بحسب القصد، فإذا ابتدأت لتخبر بالشك فالإعمال واجب، وإذا ابتدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك، ألغيت⁽¹⁾.

وقد أورد أبو حيان آراء النحويين في المسألة، دون أن يختار رأياً منها، أو يخطئ أياً منها.

نقل المرادي مذهب ابن أبي الربيع، ونقل نسبته إلى سيبويه، لكنه اعترض عليه قائلاً: "وعلى هذا المذهب فلا وجه للإلغاء مع التقديم... وفيه نظر"⁽²⁾. ورأى ناظر الجيش أنه مذهب حسن، لكنه استكمل الشرح وفقاً لمذهب الجمهور، ومتابعة لابن مالك⁽³⁾.

3-4: إعمال مصدر الفعل (ظن) المؤكد للجملة أو إلغائه

قال أبو حيان⁽⁴⁾: وقال صاحب الملخص: "تقول: ظناً زيداً منطلقاً، كما تقول: ضرباً زيداً، وتُعْمَل (ظناً) كما تُعْمَل (ظننت) إذا تقدمت، وكذلك لو وسَّطْتَ ظناً أو أخرته فالإعمال، ولا يجوز الإلغاء؛ لأنها في نية التقديم، ولأن الأمر طالب بالفعل، ومبنى الكلام عليه، فإن جئت ب(ظناً) بعد ما بنيت الكلام على الإخبار بلا عمل لظنّ جاز، كما تقول: زيد منطلق ظنّ، تريد: ظنّ هذا موجوداً، وتقول: أظنّ زيداً منطلقاً، ليس إلا الإعمال لتقدمها، فإن توسطت أو تأخرت جاز الإلغاء والإعمال كما يجوز في الخبر".

التوضيح والتحليل: هذه المسألة تابعة للمسألة السابقة في حكم إعمال (ظن) أو إلغائها، وهو على سبيل الإلزام أو التخيير؟ وقد اختار ابن أبي الربيع -وهو صاحب الملخص- أنه على سبيل الإلزام لا التخيير، وكما ظهر في المسألة السابقة فلمصدر (الظن) حكم فعله؛ تبعاً لقصد المتكلم، وقد ذكر أبو حيان رأيه منسوباً إلى مؤلفه الملخص، دون التصريح باسمه هنا، وقد سبق أن صرح بنسبته إليه في المسألة السابقة.

3-5: حكم نيابة المصدر المؤكد عن الفاعل

قال أبو حيان⁽⁵⁾: "وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع: "إذا كان المصدر مؤكداً لم يُبَيَّن له الفعل إلا أن يعلّق به ظرف غير متصرف، نحو: جُلسَ دونك، قال تعالى: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ﴾"⁽⁶⁾، وقال الشاعر:

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ، حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ⁽⁷⁾

التوضيح والتحليل: ذهب الجمهور إلى امتناع نيابة المصدر المؤكد عن فاعله؛ لعدم الإفادة، إلا إذا كان مختصاً بنوع من الاختصاص؛ كتحديد العدد، أو بالوصف أو الإضافة، وذهب أبو الحسين بن أبي الربيع إلى جواز نيابة المصدر المؤكد إذا علق به ظرف غير متصرف، واستشهد عليه بشاهد قرآني، وآخر شعري. وقد شرح أبو حيان موضع الشاهد في الآية القرآنية، فقال: "النائب مضمّر، يعود على المصدر المفهوم من حيل"⁽⁸⁾.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 6، ص 54-55، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 3، ص 1487.

(2) المرادي، شرح التسهيل، ص 382.

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج 3، ص 1487.

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 6، ص 78.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 6، ص 237.

(6) [سبأ: 54]

(7) البيت من الطويل، لطرفة بن العبد في ديوانه، ص 41، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ج 2، ص 99.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج 6، ص 237.

وذهب الأخفش إلى جواز نيابة الظرف غير المتصرف، وعلى ذلك توجيه الآية عنده، وهو مذهب ضعيف عند ابن مالك⁽¹⁾، ولذا قدر أبو حيان نائِبُ الْفَاعِلِ ضميراً للمصدر، أي: وحيل هُوَ: أي الحول، فنائِبُ الْفَاعِلِ ضمير المصدر لا الظرف غير المتصرف، وكذلك ابن هشام⁽²⁾.

وقد أورد أبو حيان هذه المسألة قبل الحديث عن مذهب الأخفش في نيابة الظرف غير المتصرف؛ ولعل ذلك يرجع إلى أنَّ مذهب ابن أبي الربيع تقدير ضمير يعود على المصدر مفهوم من فعله، لا على نيابة الظرف غير المتصرف، لكنَّ أبا حيان أورد مذهبه دون تعقيب.

3-6: حكم نيابة المنصوب بنزع الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل

قال أبو حيان⁽³⁾: "وقال ابن أبي الربيع: "لا يجوز "أَمَرَ الْخَيْرُ زَيْدًا" إلا على القلب".

التوضيح والتحليل: اختار ابن أبي الربيع مذهب البصريين في امتناع نيابة المنصوب بنزع الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل، وأصل التركيب: أَمَرَ زَيْدٌ بِالْخَيْرِ، فقد تعدى الفعل "أمر" إلى زيد بنفسه، وإلى "الخير" بحرف الجر، ثم نصب "الخير" على نزع الخافض، ولذا جاز عندهم: أَمَرَ زَيْدٌ الْخَيْرَ، وامتنع نيابة "الخير" عن الفاعل؛ لوجود المنصوب به بنفسه، وهو أولى بالنيابة، وقد أجاز ابن أبي الربيع نيابته على سبيل القلب، وسكت أبو حيان عن بيان رأيه في حكمه عند القلب. نسب أبو حيان إجازة هذا التركيب على القلب لابن أبي الربيع في "التذييل والتكميل، وفي "ارتشاف الضرب" نسبة لابن السراج⁽⁴⁾.

اختار ابن مالك مذهب الفراء والسيوافي في جواز نيابة المنصوب على نزع الخافض عن الفاعل، فجاز عنده: أَمَرَ الْخَيْرُ زَيْدًا، خلافاً للجمهور.

رجح أبو حيان مذهب الجمهور؛ لورود السماع به⁽⁵⁾، وسكت عن إجازة ابن أبي الربيع له على سبيل القلب، ولعل سكوته يدل على موافقته.

3-7: ماهية (حَبْذا)

قال أبو حيان⁽⁶⁾: "وممن ذهب إلى أَنَّهُ بمجموعه اسم السيرافي وغيره... واستدلَّ مَنْ قال بِعَلْبَةِ الاسم في التركيب بأنَّ جهة الاسم أصْل، والاسم أكثر تصرفاً؛ لأنَّ الخبر يَسْتَقِلُّ به، ولأنَّ التركيب يكون من الأسماء، نحو بَعْلَبَكْ، ولا يكون من الأفعال. ونسب أبو الحسين بن أبي الربيع إلى الخليل وس هذا المذهب، قال: "وعليه أكثر النحويين".

التوضيح والتحليل: اختلف في ماهية (حَبْذا)، فذهب المبرد وابن السراج والسيوافي وابن عصفور إلى أَنَّها بمجموعها اسم مركب من (حَبْ) و(ذا)، جعلتا اسماً مرفوعاً بالابتداء، وذهب ابن مالك: إلى أَنَّها مركبة من الفعل (حَبْ) وفاعله (ذا) جرت مجرى المثل، وذهب الأخفش وخطاب الماردي: إلى أن (حَبْذا) كلها فعل فاعلها المخصوص بالمدح أو الذم⁽⁷⁾.

اختلف النحاة في نسبة القول باسمية (حَبْذا) إلى سيبويه، فنسبه السيرافي وابن أبي الربيع إلى سيبويه، وردَّ أبو جعفر بن الزبير نسبته إلى سيبويه، قال أبو حيان: "قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير - رحمه الله: "لا تَعْلَقُ لِمَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ أَنَّ حَبْذا كله اسم

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص128.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص670.

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج6، ص242.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1332.

(5) المرجع السابق، ج6، ص242.

(6) المرجع نفسه، ج10، ص161.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص24، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج10، ص161.

بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحاً، بل لو قيل: إنَّ ظاهره رَغِي الفصل لكان الوجه؛ ألا ترى تنظيره بـ (ابن عَمٍّ)، وقوله (فالعَمَّ مجرور)، وتعليقه على تعليل بقاء (ذا) مع المذكر والمؤنث على صورة واحدة⁽¹⁾.

وقد أورد أبو حيان رأي أبي جعفر بعد ذكره قول سيبويه، ثم أتبعه برأي السيرافي وابن أبي الربيع.

3-8: وقوع جواب القسم مضارعاً موجباً مقصوداً به الحال

قال أبو حيان⁽²⁾: "وقال ابن أبي الربيع: "وأما في الإيجاب فتد الفعلية اسميةً بتقديم الفاعل، فتقول: والله لزيد يقوم". وقال أيضاً: "وقد يأتي قليلاً: والله ليقوم زيد، كما قال:

كَذَبْتُ، لَقَدْ أَصْبِي عَلَى الْمَرْءِ عِرْسَهُ وَأَمْنَعُ عِرْسِي أَنْ يُزْنَ بِهَا الْخَالِي"⁽³⁾

التوضيح والتحليل: أورد أبو حيان اختلاف النحويين في صحة وقوع جواب القسم مضارعاً مراداً به الحال مقروناً باللام: فمنع بعضهم القسم على الحال، وأجازه بعضهم، فصح عنده أن يقال: والله ليقوم زيد، لوروده في الشعر؛ كابن مالك، وبعضهم منع ذلك، ومنهم ابن عصفور، قال: "فإذا أريد القسم على فعل الحال أنشئ من المضارع اسم فاعل، وصير خبراً للمبتدأ، ثم يقسم على الجملة الاسمية نحو: والله لزيد قائم"، وما جاء خلاف ذلك فيباه الشعر⁽⁴⁾.

اختار ابن أبي الربيع منهجاً وسطاً، فالأصل عنده أن ترد الفعلية اسميةً بتقديم الفاعل: "والله لزيد يقوم"، وأجاز أن يأتي قليلاً: "والله ليقوم زيد"، لكن الأكثر عنده أن تصير اسمية⁽⁵⁾.

أورد أبو حيان الخلاف في المسألة، دون أن يرجح رأياً منها، لكنه ذكر وروده في الشعر، وقد جوزه ابن مالك؛ لمجيئه في الشعر، وقصره ابن عصفور على الضرورة، وجعله ابن أبي الربيع في قليل الكلام؛ فلا يتضح موقف أبي حيان إلى أيهما مال.

أجاز ابن عقيل وقوع جواب القسم مضارعاً للحال، واعترض على المذهب الأخرى بلفظ صريح قال: "وقيل: لا يُقسمُ على الحال، لإغناء مشاهدته عن القسم، وحكى عن المبرد، وردُّ بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق، والصحيح جوازه؛ ثم قال المغاربة: يُجعل الفعل خبر مبتدأ، أو يحول إلى فاعل ويُخبر به، فنقول: والله لأنا أقوم الآن، أو لأنا قائم، ونقل: والله لأقوم، وفيه نظر، وقرأ قبل: ﴿لَأَقْسِمَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁶⁾"⁽⁷⁾.

3-9: الاستغناء بـ (عوض) عن القسم

قال أبو حيان⁽⁸⁾: "ومما لخصته من كتاب "الملخص": "يعوض من القسم (عَوْضٌ) اسم دهر مبنياً على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، أو على الفتح؛ لأنه أخف، كحيث، ولا يقال: عوض والله لأفعلن، وإن جاء فقليل إذ هو الأصل، وفيه الجمع بين العوض والمعوض منه.

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج10، ص160.

(2) المرجع السابق، ج11، ص382.

(3) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه، ص28، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ج1، ص196، ولسان العرب لابن منظور، ج14، ص239.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجة، ج1، ص528، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1778.

(5) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجة، ج2، ص918.

(6) [القيامة: 1]

(7) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2، ص316.

(8) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص408.

التوضيح والتحليل: ذهب ابن أبي الربيع إلى جواز الاستغناء بـ (عَوْض) عن القسم. وهو مذهب كوفي، قال أبو حيان: "وقال بعض أصحابنا... وما ذكره الزجاجي من أن (عوض) يستعمل في القسم مذهب كوفي، والبصريون لا يعرفون القسم به"⁽¹⁾، ثم نسبته في "ارتشاف الضرب" للكوفيين دون نقل عن أحد⁽²⁾، لكنّه سكت عن تصحيحه أو تخطئته. اعترض ناظر الجيش على جواز الاستغناء بها عن القسم، قال: "ولا شك أن 'عوض' ظرف من ظروف الزمان؛ فكيف يقسم بها؟ إلا أن يكون اللفظ مشتركاً بين المعنيين؛ فذاك شيء آخر"⁽³⁾.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، وهي على النحو الآتي:

1- التمس الباحث احترام أبي حيان الكبير للأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع، إذ صرح بفضل عليه، وتلقيه العلم على يديه في مواضع عديدة من كتابه "التذييل والتكميل"، فذكره بوصف "شيخنا" في عشرة (10) مواضع، وبوصف "الأستاذ" في ستة (6) مواضع، على الرغم من أنه لم يذكره ضمن من قرأ عليهم النحو في ترجمته، وإنما ذكره فيمن روى عنهم الحديث.

2- ذكر أبو حيان ثمانية وأربعين (48) رأياً لابن أبي الربيع في الأجزاء الأربعة عشر الأولى من كتاب "التذييل والتكميل"، وقد جاءت مفرقة في غالب الأبواب النحوية، (1) في التثنية والجمع، و(3) في المبتدأ، و(1) في "كان" وأخواتها، و(3) في "إن" وأخواتها، و(8) في "ظن" وأخواتها، و(2) في نائب الفاعل، و(2) في تعدي الفعل ولزومه، و(1) في التنازع، و(1) في المفعول المطلق، و(1) في التمييز، و(1) في "كم وكأين وكذا"، و(3) في "نعم وبئس"، و(1) في حذاء، و(1) في اسم الفاعل، و(1) في الصفة المشبهة، و(3) في إعمال المصدر، و(5) في حروف الجر، و(4) في باب القسم، و(1) في الإضافة، و(5) في التوابع.

3- غالب آراء ابن أبي الربيع موافقة للبصريين أو بعضهم؛ كالأخفش وافقه في ثمانية آراء، هي: في المبحث الثاني المسائل (5؛ 14؛ 22؛ 26)؛ وفي المبحث الثالث المسائل (2؛ 3؛ 4؛ 5)، ووافق الكوفيين في ثلاثة آراء: في المبحث الثاني المسائل (4؛ 24)، وفي المبحث الثالث المسألة (9)، ووافق البغداديين في ثلاثة آراء: في المبحث الأول المسألة (3)، وفي المبحث الثاني المسائل (23؛ 26)، وانفرد بثلاثة آراء: في المبحث الثاني المسائل (1؛ 2؛ 6)، وبقية الآراء نسبها لنحويين من مدارس مختلفة.

4- وافق أبو حيان ابن أبي الربيع في اثني عشر (12) رأياً، وخالفه واعتراض عليه في سبعة وعشرين (27) رأياً، وسكت عن (9) تسعة من آرائه.

5- كانت اعتراضات أبي حيان على ابن أبي الربيع لينة جداً؛ تأدياً مع شيخه، فابتعد عن ألفاظ الاعتراض الصريحة، وألفاظ التخطئة الواضحة، واكتفى بعبارات ضمنية يفهم منها الاعتراض غالباً.

6- من ألفاظ الاعتراض الصريحة التي استخدمها أبو حيان اعتراضاً مباشراً على آرائه: "وَرَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ" في المبحث الثاني المسألة (11)، "وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ" في المبحث الثاني (12)، "وَفِيهِ نَظَرٌ" في المبحث الثاني المسألة (15)، واستخدام لفظ التحمل "رَعَمَ" في المبحث الثاني المسألة (19)، "وَفِي الْأَبْيَاتِ الَّتِي أَنْشَدْنَاهَا دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ" في المبحث الثاني المسألة (26)، وكلها ألفاظ لينة؛ تظهر احترامه الكبير لابن أبي الربيع، وبعده عن تخطئته الصريحة.

7- بعض ألفاظ الاعتراض الصريحة لم تتوجه مباشرة لرأيه، وإنما لعموم من ذهب مذهبه، وهي: "وَلَا حُجَّةَ فِي ذَلِكَ" في المبحث الثاني المسألة (4)، "وَهَذِهِ الْأَقْسِئَةُ كُلُّهَا طَائِحَةٌ فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي الْمَسْأَلَةُ (7)، وَهَذَا قِيَاسٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ شَيْءٌ مِنْهُ" في المبحث الثاني المسألة (10)، "وَلَا يَجُوزُ... هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا" في المبحث الثاني المسألة (27).

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ج11، ص408، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1789.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1789.

(3) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج6، ص3142-3143.

8- غالب اعتراضات أبي حيان لابن أبي الربيع ضمنية، ومن ذلك: "وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ غَيْرُهُ" في المبحث الثاني المسألة (1)، "وَمَا قَدَرَهُ الْجُمْهُورُ أَخْصَرُ مِمَّا قَدَرَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحُسَيْنِ" في المبحث الثاني المسألة (2)، "وَالْأَخْوَصُ أَلَّا يُقَدِّمَ عَلَى ذَلِكَ" في المبحث الثاني المسألة (13)، "وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ" في المبحث الثاني المسألة (15)، "وَأَكْتَفَى فِي الْبَقِيَّةِ بِاخْتِيَارِ مَذْهَبٍ خِلَافًا لِمَذْهَبِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ، وَهِيَ: فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي الْمَسْأَلِ (3؛ 5؛ 8؛ 9؛ 14؛ 16؛ 17؛ 20؛ 21؛ 22؛ 23؛ 24؛ 25).
9- استدعاء أبي حيان لآراء ابن أبي الربيع تظهر مكانته النحوية، واعتراف اللاحقين بفضلها، وتكشف عن شخصيته النحوية المتميزة، فكانت آراؤه موضع نظر للنحاة، تنكئ على وجه نحوي أصيل، وتعليل رصين، معتمدًا على سماع أو قياس.

المصادر والمراجع:

- الأزهري، خالد بن عبد الله. (1418هـ-1998م). موصل النبيل إلى نحو التسهيل. تحقيق: ثريا إسماعيل. رسالة دكتوراه. (د.ط)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- الأشمونى، علي بن محمد. (1375هـ-1955م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان. (1403هـ-1983م). أشعار الشعراء الستة الجاهليين. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي. ط3. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- امرؤ القيس. (1425هـ-2004م). ديوان امرئ القيس. اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي. ط2. بيروت: دار المعرفة.
- ابن أنس، مالك. (1436هـ-2014م). الموطأ. تحقيق: محمد عبد الله المصري. ط1. (د.م): دار العلوم والحكم للنشر والتوزيع.
- الأمدي، الحسن بن بشر. (1381هـ-1961م). المؤلف والمختلف، تحقيق: عبد الستار فرّاج، (د.ط)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري. (1422هـ-2001م)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، بيروت: دار طوق النجاة.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1418هـ-1997م). خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- التجيبى، القاسم بن يوسف. (1401هـ-1981م). برنامج التجيبى. تحقيق: عبد الحفيظ منصور. ط1. ليبيا- تونس: الدار العربية للكتاب
- جرير، جرير بن عطية الخطفي. (1406هـ-1986م). ديوان جرير. تحقيق: كرم البستاني. ط1. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1409هـ-1989م). أمالي ابن الحاجب. تحقيق: فخر قدارة. ط1. عمان: دار عمار - بيروت: دار الجيل.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1418هـ-1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: الخانجي.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندوي. ط1. دمشق: دار القلم.
- الداميني، محمد بدر الدين. (1983م). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. تحقيق: محمد المفدى. ط1. الرياض: مطابع الفرزدق.
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد. (1986م). البسيط في شرح جمل الزجاجي. بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- الزمخشري، محمود بن عمر. (1412هـ-1992م). ربيع الأبرار. تحقيق: عبد الأمير مهنا. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي.

- زهير بن أبي سلمى. (1408هـ-1988م). *ديوان زهير*. تحقيق: علي فاغور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السُّلَسِيلِي، محمد بن عيسى. (1406هـ-1986م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، مكة: المكتبة الفيصلية،
- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1408هـ-1988م). *كتاب الكتاب*. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1384هـ-1964م). *بغية الوعاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1413هـ-1992م). *معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم. (د. ط.). الكويت: مؤسسة الرسالة.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي. (1420هـ-2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى. (د. ط.). بيروت: دار إحياء التراث.
- طرفة بن العبد. (1423هـ-2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي ناصر الدين. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي والملقب بابن حجر. (1392هـ-1972م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. تحقيق ومراقبة: محمد ضان. ط2. الهند. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- ابن عصفور. علي بن مؤمن الأشبيلي. (1418هـ-1998م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: صاحب أبو جناح. د. ط. الإسكندرية: الهيئة العامة للكتب.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي. (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1400هـ-1980م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات. دمشق: دار الفكر.
- علقمة الفحل، علقمة بن عبدة. (1969م). *ديوان علقمة الفحل*. تحقيق: لطفي الصقال، وريّة الخطيب. ط1. حلب: دار الكتاب العربي.
- العيني. بدر الدين محمود بن أحمد. (1431هـ-2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- الغندجاني، الحسن بن أحمد. (1427هـ-2007م). *أسماء خيل العرب*. تحقيق: محمد علي سلطاني. ط1. دمشق: دار العصماء.
- ابن فارس، أحمد بن فارس. (1418هـ-1997م). *الصاحبي في فقه اللغة*. علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1410هـ-1990م). *شرح التسهيل*. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط1. هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1397هـ-1977م). *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت*. تحقيق: عدنان الدوري. ط1. بغداد: مطبعة الغاني.
- مسلم، مسلم بن الحجاج. (1374هـ-1954م). *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المرادي، الحسن بن قاسم. (1427هـ-2006م). *شرح التسهيل*. تحقيق: محمد عبد النبي عبيد. ط1. المنصورة: مكتبة الإيمان.

- المرزوقي، أحمد بن محمد. (1411هـ-1991م). شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل.
- ابن المعتز. عبد الله بن محمد. (1398هـ-1976م). طبقات الشعراء. تحقيق: عبد الستار فراج. ط3. القاهرة: دار المعارف.
- المعري، أحمد بن سليمان. (1404هـ-1984م). رسالة الصاهل والشاجح. تحقيق: عائشة عبد الرحمن. ط2. القاهرة: دار المعارف.
- المفضل الضبي، المفضل بن محمد. (1384هـ-1964م) المفضليات. تحقيق وشرح: أحمد شاکر وعبد السلام هارون. ط6. القاهرة: دار المعارف.
- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم المصري. (1410هـ-1990م). لسان العرب. ط1. بيروت: دار صادر.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ-2007م). شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرين. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف. (1384هـ-1964م). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط11. القاهرة.
- ابن هشام، أبو محمد، عبد الله بن يوسف الأنصاري. (1384هـ-1964م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمد الله. ط1. دمشق: دار الفكر.

قائمة المراجع المرومنة:

- Al Azhariu, Kh. (1418H-1998M). Musil Alnabil 'Tilaa Nahw Altashil (In Arabic). Realization: Thuria I. PH.D. (N.Ed), Maka Almukaaaima: 'Om Alquraa University.
- Al 'Ushmuni, A. (1375H-1955M). Sharah Alashmwny Alaa 'Alfiat Ibn Malik(In Arabic). Realization: Mhmmad M. 1st.Ed. Beirut: Dar Alkitab Alarby.
- Al Aelam Alshantamri, Y. (1403H-1983M). 'Ashear Alshueara' Alstt Aljahilyyn(In Arabic). Realization: Lajnat 'Iihya' Alturath Alearabi. 3rd.Ed. Beirut: Dar Alafaq Aljadida.
- Ibn 'Anas, M. (1436H-2014M). Almwtt(In Arabic). Realization: Muhamad A. 1st.Ed.: Dar Aleulum Walhukm Lilnashr Waltawzie.
- Al amedi, A. (1381H-1961M). Almutalf Walmukhtalf(In Arabic), Realization: Abd Alssatar F, (N. Ed), Alqahra: Dar 'Iihya' Alkutub Alarbya.
- Al Bukhary, M. (1422H-2001M), Sahih Al -Bukhary(In Arabic), Realization: Mhmmad Z, 1st.Ed., Beirut: Dar Tuq Alnnaja.
- Al Baghdadi, A. (1418H-1997M). Khizanat Al 'Adab Wa Luob Libab Lisan Alarab(In Arabic), Realization: Abd Alsalam M. 4rd.Ed. Alqahra: Al Khaniji Library.
- Al Tajibiu, A. (1401H- 1981M). Barnamaj Al Tajibi(In Arabic). Realization: Abd Al Hafiz M. 1st.Ed. Lybya- Tunis: Al Daar Al Arabia Lilkitab.
- Jarir, J. (1406H-1986M). Diwan Jarir(In Arabic). Realization: Karam A. 1st.Ed. Beirut: Dar Beirut Litebaet Wa Inashr.
- Ibn Al Hajib, O. (1409H-1989M). 'Amali Ibn Al Hajib(In Arabic). Realization: Fakhar Q. 1st.Ed. Aaman: Dar Aamar- Beirut: Dar Al Jayl.
- 'Abu Hyan, M. (1418H- 1998M). Eirtishaf Al Ddarb Min Lisan Al Arabi(In Arabic), Realization: Rajab O. 1st.Ed. Al Qahira: Al Khanjy.
- 'Abu Hyan, M. Al Tadhyil wa Attakmil Fi Sharah Kitab Al Tashili(In Arabic), Realization: Hasan H. 1st.Ed. Demshq: Dar Al Qlm.
- Al Damaminiu, M. (1983M). Taeliq Al Farayid Alaa Tashil Al Fawayid(In Arabic). Realization: Muhamad A. 1st.Ed. Al Ryad: Al Firzdaq Presses.

- Ibn 'Abi Al Rbye, O. (1986m). Al Basit Fi Sharah Jumal Al Zajaji(In Arabic). Beirut: Dar Al Gharb Al Islamy.
- Al Zamkhashrii, M. (1412H-1992M). Rbye Al 'Abrar(In Arabic). Realization: Abd Al 'Amir M. 1st.Ed. Beirut: Al 'Aelami Organization.
- Zohir bin 'Abi Salmaa. (1408H-1988M). Diwan Zohir(In Arabic). Realization: Ali F. 1st.Ed. Beirut: Dar Al Kutub Al Eilmya.
- Al Ssalsyly, M. (1406H-1986M). Shifa' Al Aalil Fi 'Idah Al Tashyl(In Arabic), Realization: Abd Allah A, 1st.Ed, Maka: Al Fysly Library.
- Siubwih, A. (1408H-1988M). Kitab Al Kitab(In Arabic). Realization & Explain: Abd Al Salam H. 3rd.Ed. Al Qahera: Al Khaniji Library.
- Al Sayuti,J (1384H-1964M). Bughyat Al Woaa(In Arabic), Realization: Muhamad 'A, Beirut: Al Muktaba Al Asrya.
- Al Sayuti, J. (1413H-1992M). Hamea El Hawame Fi Sharah Jame El Jawame(In Arabic). Realization & Expiain: D. Abd Al Aal S.(N. Ed). Al Kuayt: Al Rasala Organization.
- Al Safdia, S. (1420H- 2000M). Al Wafi Bilwufya(In Arabic)t. Realization: 'Ahmad A, & Trky M. (N. Ed). Beirut: Dar 'Ihya' Al Turath.
- Turfat bin Al Abd. (1423H-2002M). Diwan Turfat bin Al Abd(In Arabic). Realization: Mahdiu N. 3rd.Ed. Beirut: Dar Al Kutub Al Elmya.
- Al Asqlani, 'A. (1392H-1972M). Al Darar Al Kamina Fi Aa'ean Al Meaat Al Thaamina(In Arabic). Realization & Control: Muhamad,D. 2nd.Ed. Al Hnd. Haydar Abad: Majlis Dayirat Al Maearif Al Othmania.
- Ibn Asfour. A. (1418H- 1998M). Sharah Jomal Al Zajajy(In Arabic). Realization: Sahib 'A. (N. Ed.) Al Eskndarya: Al Hayaa Al 'Ammal Likutb.
- Ibn Asfour. A. (1980M). Darayir Al Shaer(In Arabic). Realization: Al Syd 'I. 1st.Ed. Beirut: Dar Al' Anduls Liltabaeat Walnashr Watawzie.
- Ibn Aqeel, A. (1400H- 1980M). Al Musaeid Alaa Tashial Al Fawayid(In Arabic). Realization: Muhmmad K. Dmashq: Dar Al Fekr.
- Alqama Al Fhel, A. (1969M). Diwan Alqama Al Fhel(In Arabic). Realization: Lutfy A, & Riya Al Khatib. 1st.Ed. Halab: Dar Al Kitab Al Arabi.
- Al Eany. B. (1431 H - 2010 M). Al Maqasid Al Nahwea Fi Sharah Shawahid Shuruh Al 'Alfia(In Arabic). Realization: A. 1st.Ed. Al Qahera: Dar Al Salam Litebaate Wainashr Watawzie Waatarjama.
- Al Ghandajani, A. (1427H- 2007M). 'Asma' Khayl Al Arab(In Arabic). Realization: Muhamad A. 1st.Ed. Dmashq: Dar Al Asmaa'.
- Ibn Fares, 'A.(1418H-1997M) . Al Saahibi Fi Feqih Al Lugha(In Arabic).Commented on it and annotated it: 'Ahmad H. 1st.Ed. Beirut: Dar Al Kutub Al elmya.
- Ibn Malik, M. (1410H-1990M). Shareh Al Tashi(In Arabic)l. Realization: Abd Al Rahman A & Muhamad A, 1st.Ed. Hajr liltabaeat Walnashr Waltawzie.
- Ibn Malik, M. (1397H-1977M). Shareh Omdat Al Hafiz Wa Oudat Al lafiz(In Arabic). Realization: Adnan A. 1st.Ed. Baghdad: Al Ani Printing press.
- Maslim, M. (1374H- 1954M). Sahih Muslimu(In Arabic). Realization: Muhamad E. 1st.Ed. Beirut: Dar 'Ihya' Al Turath Al Arabi.
- Imru Al Qis. (1425H-2004M). Diwan Imri Al Qis(In Arabic). Care and Explane: Abd Al Rahman A. 2nd.Ed. Beirut: Dar almuerifa.
- Al Muradi, A. (1427H-2006M). Sharah Al Tashil(In Arabic). Realization: Muhamad A. 1st.Ed. Al Mnswwa: Al 'Iman Library .
- Al Marzuqi, 'A. (1411H-1991M). Sharah Diwan Al Hamasa(In Arabic), published it: 'Ahmad 'A, & Abd Al Ssalam h, 1st.Ed, Beirut: Dar Al Jayl.
- Ibn Al Maetaz. A. (1398H- 1976M) . Tabaqat Al Shuara'(In Arabic). Realization: Abd Al Satar F. 3rd.Ed. Al Qahera: Dar Al Maarf.

- Al Maeri, 'A. (1404H-1984M). Risalat Al Saahil Wa Al Shaajih(In Arabic). Realization: Eayisha A. 2nd.Ed. Al Qahera: Dar Al Maarif.
- Al Mufadal Al Dibyu, A.(1384H- 1964M) Al Mfddlyat(In Arabic). Realization & Explain: 'Ahmad Sh & Abd Al Salam H. 6ed.Ed. Al Qahera: Dar Al Maarf.
- Ibn Munzur, M. (1410H -1990M). Lisan Al Arab(In Arabic). 1st.Ed. Beirut: Dar Sader.
- Nazir Al Jaysh, M. (1428H-2007M). Sharah Al Tashil almusamaa Tamhid Al Qawaeid bisharh Tashil Al Fawayid(In Arabic). Realization: Ali M, & Another. 1st.Ed. Al Qahera: Dar Al Salam Litabaate Walnashr Waltawzie Waltarjima.
- Ibn Hisham, A. (1384hH- 1964M). Sharah Qater Al Nadaa Wa Bal Al Sadaa(In Arabic). Realization: Muhamad M. 11Ed. Al Qahera.
- Ibn Hisham, A. (1384H- 1964M). Maghni Al Labeeb An Kutb Al A'areb(In Arabic). Realization: Mazin, & Muhamad H. 1st.Ed. Demashq: Dar Al Fker.